البحث العلمي بجامعتيْ صفاقس وقابس والمؤسسات الجامعيّة الراجعة لها بالنظر

يمثّل التعليم العالي والبحث العلمي أحد أهمّ المقومات التنموية التي تهدف إلى تحسين تشغيليّة حاملي الشهادات العليا وإلى الرّفع من تنافسيّة المؤسّسات الوطنيّة والتأسيس لاقتصاد معرفة ذي قيمة مضافة وتأمين يقظة علميّة تمكّن من مواكبة التطوّرات التكنولوجيّة. وتمثّل الاعتمادات المخصّصة لتمويل البحث العلمي حوالي 0,8 % من الناتج الداخلي الخامّ خلال سنة 2015.

وفي هذا الإطار يندرج صدور القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرّخ في 25 فيفري 2008 والمتعلّق بالتعليم العالي من أجل إرساء علاقة تعاقديّة جديدة بين الدولة من جهة والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث من جهة أخرى تهدف إلى دعم استقلالية الجامعات وتطوير جودة مخرجاتها التكوينيّة والبحثيّة. كما تهدف إلى اعتماد نظام جديد للمساءلة اللّاحقة يقوم على مؤشرات أداء ونتائج قابلة للتّقييم، بالإضافة إلى دعم تفتّح الجامعة على المحيط بغاية تأسيس شراكة حقيقيّة بين المؤسسات الجامعيّة والمؤسسات الاقتصاديّة.

وقد صدر الأمر عدد 644 لسنة 2009 المؤرخ في 02 مارس 2009 والمتعلّق بتنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومُجمّعات البحث وطرق تسييرها الذي اعتمد تصنيفا جديدا لهياكل البحث تفرّعت بمقتضاه إلى وحدات بحث ومخابر بحث (فيما يلي هياكل بحث). وبالإضافة إلى ذلك تمّ إحداث صنف جديد يتمثّل في مجمّعات بحث تتّخذ شكل شبكات امتياز بحثيّة متخصّصة. كما تخضع المخابر والوحدات إلى تقييم ذاتيّ وتقييم نصف مرحلي ونهائي تجريه المصالح المعنيّة بوزارة الإشراف والهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي[1].

وتضمّ مؤسسات جامعة صفاقس 45 مخبر بحث و44 وحدة بحث و12 وحدة للخدمات المشتركة للبحث و5 مدارس دكتوراه. كما تتوفّر بها 31 شهادة ماجستير بحث و23 شهادة دكتوراه مرسّم بها خلال السنة الجامعية 2014-2015 على التّوالي 958 [2] و2341 طالبا.

وتضمّ مؤسسات جامعة قابس مخبري بحث و16 وحدة بحث بالإضافة إلى 4 وحدات للخدمات المشتركة للبحث ومدرسة دكتوراه. وتتوفّر بها 17 شهادة ماجستير بحث و7 شهادات دكتوراه مرسّم بها على التّوالي 645 طالبا و391 طالبا خلال نفس السنة الجامعية.

---

[1] المحدثة بالأمر عدد 941 لسنة 1997 المؤرخ في 19 ماي 1997 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2311 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005.

[2] السنة الثانية ماجستير.

واستفادت هياكل البحث ومشاريع التعاون الدّولي ومدارس الدّكتوراه على حساب العنوان الثّاني لمؤسّسات جامعة صفاقس باعتمادات بلغ مجموعها 39,461 م.د خلال الفترة 2010-2015، في حين بلغت جملة هذه الاعتمادات المرصودة 5,809 م.د خلال نفس الفترة لفائدة مؤسّسات جامعة قابس.

وفي هذا الإطار تولت الدائرة إنجاز مهمة رقابيّة تهدف إلى التأكّد من حسن التصرّف في الإعتمادات المخصّصة للبحث العلمي بجامعتي صفاقس وقابس وبالمؤسسات الجامعيّة الراجعة إليها بالنظر خلال الفترة 2010-2015 وإلى إيجاد السّبل الكفيلة بتثمين مخرجات هياكل البحث.

واقتصر نطاق المهمة على ولايتي صفاقس وقابس بالنظر إلى افتقار المؤسسات الجامعية بولايتي مدنين و تطاوين لهياكل بحث إلى موفى سنة 2015.

وأفضت الرّقابة المجراة إلى الوقوف على جملة من الإخلالات والنقائص تعلّقت بالتصرّف الإداري في هياكل البحث وبالتصرّف المالي في الاعتمادات المخصّصة للبحث العلمي وبتقييم التجربة التعاقدية للفترة 2010-2013 وبالصعوبات المرتبطة بتثمين مخرجات هذه الهياكل.

أبرز الملاحظات

- التصرّف الإداري في هياكل البحث

لم يتقيّد أغلب رؤساء هياكل البحث بمقتضيات الأمر عدد 644 لسنة 2009 المؤرخ في 02 مارس 2009 والمتعلّق بتنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومُجمّعات البحث وطرق تسييرها حيث لوحظ إحداث فرق البحث بمختلف المخابر دون توفر الشروط القانونية لذلك فضلا عن عدم احترام دورية انعقاد مجلس المخبر.

كما تبين عدم توافق مقتضيات الأمر المذكور مع الإمكانيات البشرية للاختصاصات الأدبية والقانونية حيث اتّضح عدم توفّر العدد الأدنى المطلوب من الأساتذة من صنف "أ" لإحداث مخابر بحث أو للارتقاء من وحدة بحث إلى نظام مخبر بحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث ذات الاختصاصات الأدبية والقانونية وذلك مقارنة بنظيراتها ذات الاختصاصات العلمية.

وتدعو دائرة المحاسبات إلى مراجعة أحكام الأمر عدد 644 لسنة 2009 بإفراد المؤسسات ذات الاختصاصات الأدبية والقانونية بمقتضيات تتماشى وإمكانياتها البشرية.

وفضلا عن النقائص التي شابت الصيانة الوقائيّة والعلاجيّة للتجهيزات العلميّة الثقيلة تبين غياب مقرات خاصة ببعض هياكل البحث أو ضيقها مقارنة بعدد الباحثين المنتمين إليها مما شكّل عائقا أمام إنجاز البحوث واستعمال الإمكانيات المادية والمعدّات المخبرية.

كما لوحظ عدم توافق توزيع الاعتمادات مع تركيبة وطبيعة نشاط هياكل البحث وحجم إنتاجها العلمي وذلك بالنظر إلى عدم اعتماد معايير موضوعية في الغرض.

- التصرّف المالي في الاعتمادات المخصّصة للبحث العلمي

سُجِّل تأخير في تنزيل الاعتمادات بميزانيات المؤسّسات لفائدة هياكل ومشاريع البحث في إطار التعاون الدولي ممّا ترتّب عنه ضعف نسب الاستهلاك. وقد تبين في هذا الخصوص أن منظومة المحاسبة العمومية وطول إجراءات الإنفاق العمومي لا تتوافق ومتطلبات البحث.

وفاق حجم بقايا الاعتمادات غير المستهلكة المليون دينار لدى هياكل بحث ترجع بالنّظر إلى مؤسسات جامعتي صفاقس تمّ إيقاف نشاطها منذ عدة سنوات. كما تمّ صرف مبلغ قدره 702 أ.د حمّل على هذه البقايا دون تقديم طلب في إعادة التوظيف وفي غياب برنامج مصادق عليه من قبل سلطة الإشراف.

كما بلغ حجم الاعتمادات المتبقية بعنوان اتفاقيات مشاريع البحث في إطار التعاون الدولي بجامعة صفاقس 510,488 أ.د للفترة 2010-2015 من جملة اعتمادات مرصودة بقيمة 1.761,977 أ.د.

وتوصي دائرة المحاسبات المؤسسات المعنية بإعادة توظيف هذه البقايا وفقا للتشريع الجاري به العمل.

كما شاب التصرّف في منح البحث بجامعتي صفاقس وقابس إخلالات خلال الفترة 2010-2015 تمثّلت أساسا في انتفاع عدد من الباحثين بمنحة البحث أكثر من مرّة خلال نفس السّنة الماليّة وفي حصول مدرّسين من صنف "أ" على منح بحث وفي تجاوز الأسقف المحدّدة لنفقات التنقّل والإقامة. وناهزت جملة المنح غير المستحقة ما قيمته 220 أ.د.

ورغم تعاطيهم لنشاط مهني خاص بمقابل انتفع بعض الباحثين بمنحة تداول وجمع البعض الآخر بين هذه المنحة ومنحة البحث بعنوان المساهمة في تغطية مصاريف الإقامة.

وتدعو دائرة المحاسبات إلى ضرورة ضمّ وثيقتي شهادة في عدم الانخراط في كلّ من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعيّة والصنّدوق الوطني للضّمان الاجتماعي إلى جملة الوثائق المكوّنة لطلب الحصول على منحة تداول وعدم الاكتفاء بتصريح على الشّرف في عدم تعاطي نشاط خاص بمقابل.

وفي ذات السياق، ورغم انتفاع 48 باحثا بتخفيض في ساعات التّدريس للسنوات 2008-2014 وذلك بهدف تمكينهم من إتمام أطروحاتهم ومناقشتها في الآجال القانونيّة لم يتولّ هؤلاء الباحثين إيداع أطروحاتهم إلى غاية موفّى شهر جوان 2016. وقد ترتّب عن ذلك إثقال ميزانيّات المؤسّسات الجامعية بأعباء ماليّة إضافيّة دون موجب.

- **تقييم التّجربة التعاقديّة وتثمين مخرجات ونتائج هياكل البحث**

لوحظ غياب المتابعة والمساندة والتّقييم للتّجربة التعاقديّة للفترة 2010-2013 لجامعتي صفاقس وقابس ومؤسّساتها ممّا انعكس سلبا على نسبة تحقيق الأهداف التعاقديّة والتي كانت متدنّية ودون المأمول.

وبخصوص تثمين المخرجات العلمية ولئن أفضت الأنشطة والمشاريع المقامة على مستوى هياكل البحث إلى جملة من المخرجات العلميّة القيّمة، فإنّ تردّي حالة العديد من التجهيزات العلمية الثقيلة وخاصة غياب هيكل يربط الصّلة بين هذه الهياكل والمؤسّسات الاقتصاديّة حال دون تثمينها ومواصلة تطويرها.

وترتب عن هذه الوضعية عدم تثمين واستغلال عدة براءات اختراع مسجّلة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكيّة الصّناعيّة.

كما اضطرّ بعض الباحثين إلى تسجيل براءات اختراع باسم هياكل أوروبيّة وأمريكيّة، في إطار التّعاون مع هياكل بحث ومؤسّسات جامعيّة أجنبيّة. ويذكر في هذا الصدد براءة الاختراع حول أجهزة التحكّم في السيّارات الكهربائيّة المسجّلة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال سنة 2010 باسم "شركة جنرال موتورز" وبراءة اختراع حول إنتاج وقود بيولوجي باعتماد التحليل الحراري لكتل حيويّة طبيعيّة والمسجّلة كذلك في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال سنة 2015 باسم جامعة "يوتاه".

وتوصي دائرة المحاسبات بضرورة العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتثمين المخرجات العلمية قصد الاستفادة منها على المستوى الوطني.

وأدّى عدم توافق قواعد التصرف لدى مؤسّسات التعليم العالي والبحث بوصفها مؤسّسات عموميّة ذات صبغة إداريّة مع متطلبات البحث العلمي إلى اضطرار بعض الباحثين إلى المرور عبر حسابات بنكية خاصّة بجمعيات علمية لتيسير عمليات قبض المداخيل المتأتية من تفتّح هياكل البحث على المحيط والتصرّف فيها. وفي المقابل، تبيّن عدم قدرة جامعتي صفاقس وقابس ومؤسساتها على استيفاء الشروط الواردة بالأمر عدد 3581 لسنة 2008 المؤرّخ في 21 نوفمبر 2008 المتعلّق بضبط شروط تحويل صبغة الجامعات ومؤسّسات التعليم العالي والبحث والمؤسّسات العمومية للبحث العلمي إلى مؤسّسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية قصد توفير مرونة في التصرّف الإداري والمالي في هياكل البحث.

I- التصرّف الإداري في هياكل البحث

أ- إحداث وتسيير وتقييم مخابر ووحدات البحث

يندرج إحداث هياكل البحث في إطار تلبية حاجيات التكوين والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وذلك عملا بأحكام الفصل 2 من الأمر عدد 644 لسنة 2009 المذكور أعلاه ولمقتضيات منشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتّكنولوجيا عدد 37 لسنة 2009 مؤرخ في 17 أفريل 2009 [1].

وشاب صدور قرارات إحداث جميع هياكل البحث بجامعتي صفاقس وقابس تأخير تجاوز في بعض الأحيان السنتين مقارنة بتاريخ شروعها في ممارسة نشاطها بصفة فعليّة، والذي يتزامن عادة مع حصولها على الرأي الإيجابي للهيئة الوطنيّة لتقييم أنشطة البحث العلمي، ممّا ترتّب عنه تأخير في إصدار قرارات تسمية رؤساء هذه الهياكل وحرمانهم تبعا لذلك من المنح المخوّلة لهم[2] بمقتضى الفصلين 14 و32 من الأمر عدد 644 لسنة 2009 للفترة الفاصلة بين تاريخ صدور قرار إحداث الهيكل المعني وتاريخ صدور قرار تسمية رئيسه.

وخلافا لمقتضيات الفصلين 16 و17 من الأمر عدد 644 لسنة 2009، لا يستند إحداث فرق البحث بمختلف المخابر إلى عقود تبرم بين رئيس المخبر ورئيس المؤسسة من جهة، والوزير المكلف بالبحث العلمي والتكنولوجيا من جهة أخرى. ويتم في هذا الشأن الاكتفاء بالتّنصيص على عدد وتركيبة فرق البحث ضمن ملفات إحداث أو تجديد المخابر المعنية. كما لا يتمّ تعيين رؤساء فرق البحث بهذه المخابر بمقتضى قرارات صادرة عن الوزير المكلف بالبحث العلمي والتكنولوجيا بل في إطار تنظيم داخلي لأنشطة المخبر وهو ما ترتّب عنه حرمان رؤساء فرق البحث المعنيّين من المنحة المخوّلة لهم بمقتضى الفصل 18 من نفس الأمر والمساوية لنصف المنحة المسندة إلى رئيس وحدة بحث.

وتوصي دائرة المحاسبات سلطة الإشراف بالحرص على تفعيل مقتضيات الفصلين 16 و17 من الأمر المذكور ضمانا لحسن هيكلة الأنشطة البحثية.

وخلافا لمقتضيات الفصل 19 من الأمر عدد 644 لسنة 2009، لم تتضمّن تركيبة 28 مجلس مخبر من جملة 45 بمؤسسات جامعة صفاقس ممثلين عن طلبة الدكتوراه وإطارين من

---

[1] حول التعريف بأهمّ إضافات هذا الأمر وتبسيط إجراءات تنفيذه.

[2] والتي تساوي المنحة المسندة لكاهية مدير إدارة مركزيّة بالنسبة لرئيس مخبر البحث والمنحة المسندة لرئيس مصلحة بالإدارة المركزيّة بالنسبة لرئيس وحدة البحث.

الكفاءات العاملة في ميادين اقتصادية ذات علاقة بالبرنامج العلمي بمخابر البحث على غرار مخبر "التحاليل الإشعاعية والبيئة" بالمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس ومخبر "تكنولوجيا المعلومات والحوكمة ومباشرة الأعمال" بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس.

وخلافا لأحكام الفصل 20 من الأمر عدد 644 لسنة 2009، لم يحرص أغلب رؤساء المخابر بمؤّسسات جامعة صفاقس خلال الفترة 2010-2015 على احترام دورية انعقاد مجلس المخبر المحدّدة بمرة كلّ شهرين وعدم موافاتهم الوزير المكلّف بالبحث العلمي والتكنولوجيا بتقرير حول المسائل التي تمّ النظر فيها في إطار مجالس المخابر المعنيّة. كما اقتصرت جداول أعمال هذه المجالس على النّظر في مسائل ذات صلة بالجانب المالي فقط كدراسة حاجيات المخبر وتوزيع الاعتمادات في حين أنّ قائمة المسائل التي يتمّ النظر فيها في مجالس المخابر والتي ضبطها الفصل 22 من الأمر المذكور تشمل أيضا التقارير العلمية ونتائج البحث.

أمّا فيما يتعلّق بتقييم أنشطة هياكل البحث، فقد لوحظ عدم تقيّد أغلب رؤساء هياكل البحث بمؤسسات جامعتي صفاقس وقابس بآجال تقديم تقارير التقييم الذاتي المنصوص عليها بالإعلانات الصادرة في الغرض عن إدارة هياكل البحث بالإدارة العامّة للبحث العلمي. وقد نسب كلٌّ من رئيس "وحدة المسممات البحرية والبيئية" ووحدة "بيئة السواحل والمناطق العمرانية" بالمعهد التحضيري للدراسات الهندسية بصفاقس ومخبر "المناهج التأويلية" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس هذا التأخير إلى صعوبة تجميع الوثائق الخاصة بالأعمال البحثية وببطاقات انخراط الطلبة وشهائد تسجيلهم فضلا عن التعطيل الإداري النّاجم عن عدم تعيين أعوان بهياكل البحث يُعهد إليهم القيام بالمهامّ الإدارية.

وبخصوص نتائج أعمال الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي، تبيّن عدم إطلاع أغلب المسؤولين عن هياكل البحث على مآل تقارير التقييم النهائي الذي خضعت إليه الهياكل المعنية، حيث أنّ معرفتهم لرأيها بالموافقة على التجديد أو رفضه يكون ضمنيّا من خلال صرف الاعتمادات من عدمه في السنة الموالية لإجراء التقييم المذكور.

وفي نفس السياق لوحظ تأخّر صدور نتائج تقييم مشاريع تأهيل بعض الوحدات وملفّات ارتقاء بعضها الآخر إلى نظام مخبر بحث[1] وتبليغها إلى رؤساء الهياكل المعنية. وقد ناهز هذا التأخير السنتين وهو شأن التقييم النهائي لمخبر "الكيمياء الصناعية" بالمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس

[1] حيث تحدث وحدة البحث وفقا لمقتضيات الفصل 31 من الأمر عدد 644 لسنة 2009 لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة ترتقي على إثرها إلى نظام مخبر في حال حصولها على تقييم إيجابي في الغرض من الهيئة المذكورة أو يتمّ حلّها.

للفترة 2010-2013 وتقييم مطلب ارتقاء كلّ من وحدة "المناهج التأويلية" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس و"هندسة الصناعة والمواد" بالمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس.

وعلى صعيد آخر، رفضت الهيئة المذكورة ارتقاء وحدة "هندسة الصناعة والمواد" بالمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس إلى نظام مخبر معلّلة ذلك بعدم توفّر الحجم الأدنى من الأساتذة من صنف "أ" وذلك بعد أن صنّفت على وجه الخطأ أحد الأساتذة المحاضرين كأستاذ تكنولوجي ممّا انجرّ عنه إيقاف صرف المنحة المخصّصة لوحدة البحث منذ سنة 2011. ورغم سعي رئيس الوحدة لتصحيح الخطأ المذكور من خلال مراسلة الهيئة منذ 02 سبتمبر 2013 فإنّه لم يتلقّ أي إجابة في الغرض إلى موفّى شهر جوان 2016 وهو ما اضطرّه إلى اللجوء إلى تقديم ملفّ لإحداث وحدة بحث جديدة للفترة 2016-2018. ويتنافى التصرف على هذا النحو مع مقتضيات المنشور عدد 37 لسنة 2009 الذي أوصى بالحرص على ضرورة إعطاء الأولوية إلى إحداث مخابر البحث.

ب- الموارد البشرية والمادية لهياكل البحث

يشكّل عدم توفّر الحجم الأدنى من الموارد البشرية في بعض الاختصاصات وضيق الفضاءات المتوفّرة وغياب معايير موضوعية لإسناد الاعتمادات لهياكل البحث، بالإضافة إلى محدوديّة بعض التجهيزات العلمية ووسائل البحث المتوفّرة أبرز العراقيل التي وقفت عليها الدائرة في هذا الخصوص.

1- الموارد البشرية

ضبطت أحكام الأمر عدد 644 لسنة 2009 الحجم الأدنى من الموارد البشرية الضرورية لإحداث مخابر ووحدات البحث[1]. وقد لوحظ في هذا الخصوص وجود تباين بين عدد الأساتذة من صنف "أ" المنتمين إلى مؤسسات التعليم العالي والبحث ذات الاختصاصات العلمية من جهة والأدبية والقانونية من جهة أخرى بجامعة صفاقس، حيث تضمّ كلٌّ من كلية العلوم والمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس على التوالي 158 و113 باحثا من صنف "أ" مقابل 49 و09 أساتذة من نفس الصنف بكلّية الآداب والعلوم الإنسانية وكلّية الحقوق بصفاقس. وقد حال النقص في عدد الباحثين من صنف "أ" بهاتين المؤسستين، دون إمكانية إحداث مخابر بحث أو الارتقاء من وحدة بحث إلى نظام مخبر.

---

[1] يتكوّن مخبر البحث من 24 باحثا على الأقلّ على أن يكون من ضمنهم 6 باحثين من رتبة أستاذ تعليم عال أو أستاذ محاضر أو أستاذ تكنولوجي أو محاضر تكنولوجي أو رتبة معادلة لها أو متناظرة معها (صنف أ) و8 باحثين من رتبة أستاذ مساعد أو مساعد للتعليم العالي أو رتبة معادلة لها (صنف ب) و10 من طلبة الدكتوراه أو الإطارات الأخرى ذات الرتب المعادلة لمساعد للتعليم العالي أو المتناظرة معها. وتتكوّن وحدة البحث من 14 باحثا على الأقل على أن يكون من ضمنهم باحثان اثنان من رتبة أستاذ تعليم عال أو أستاذ محاضر أو رتبة معادلة (صنف أ) و6 باحثين من رتبة أستاذ مساعد أو مساعد للتعليم العالي أو رتبة معادلة (صنف ب) و6 من طلبة الدكتوراه أو الإطارات التقنية الأخرى ذات الرتب المعادلة لمساعد للتعليم العالي.

وتتجسّم هذه الوضعيّة خاصّة بالمعهد العالي للموسيقى بصفاقس الذي يحتضن وحدة بحث لا تضمّ سوى باحثيْن اثنين من صنف "أ" وكذلك بكلية الحقوق بصفاقس التي لم تتمكّن من إحداث أيّ مخبر بحث نظرا لقلّة الباحثين من صنف "أ" الذين لم يتجاوز عددهم 09 يتوزّعون على اختصاصات مختلفة تحول دون إمكانيّة اجتماعهم بهيكل واحد. ونتيجة لذلك تصبح وحدات البحث بهذين المؤسستين مهدّدة بالحلّ وجوبا بعد انقضاء المدّة القانونية لعدم كفاية عدد أساتذة من صنف "أ".

ولتسهيل إجراءات إحداث مخابر بحث بالمؤسّسات الجامعيّة ذات الاختصاصات الإنسانيّة والقانونيّة ولتمكين وحدات البحث المحدثة بها من الارتقاء إلى نظام مخبر، تدعو دائرة المحاسبات إلى مراجعة محتوى الفصل 10 من الأمر عدد 644 لسنة 2009 بإفراد هذه المؤسسات بمقتضيات تتماشى وإمكانياتها البشرية.

2- الفضاءات المخصّصة لهياكل البحث

لئن يمثّل توفّر الفضاءات اللازمة لمباشرة الأنشطة البحثية المبرمجة أحد المعايير التي يرتكز عليها التقييم الذي تجريه الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي قبل إحداث هياكل البحث عملا بأحكام الفصلين 7 و28 من الأمر عدد 644 لسنة 2009، فقد تبيّن أنّ بعض وحدات البحث لم تتمتّع منذ إحداثها بفضاءات خاصة بها. ويذكر في هذا الصدد مخبر "فيزيولوجيا الأمراض البيئية: تثمين الجزيئيات البيولوجية والنشطة ونمذجة الرياضيات"، الذي يتقاسم نفس الفضاء مع مخبر أشغال تطبيقية مخصص للتكوين. كما يتعلق الأمر بأغلب الوحدات بكلية الطب بصفاقس التي يجتمع أعضاؤها بالمكاتب المخصّصة ذات المساحات المحدودة للأطبّاء بالمستشفيات الجامعية.

ونتج عن ضيق مقرّات بعض هياكل البحث عدم توفّر مساحات كافية لتركيز تجهيزات علمية وإعلامية ممّا حال دون استعمال البعض منها كما هو الشأن بالنسبة إلى مخبر "فيزياء المواد: المغناطيس وما فوق الصوتية" ومخبر "الفيزياء التطبيقية: فار وكهرباء ومغنطيس ونمذجة" بكلية العلوم بصفاقس ووحدة "الصمم، سرطنات الأنف والحنجرة والأذنين" بكلية الطب بصفاقس ووحدة "في المتخيّل" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس.

وقد أفادت الإدارة الفرعية للبناءات والتجهيز بجامعة صفاقس أنّه قد تمّ إعداد ملف بيداغوجي ووظيفي لمشروع بناء المركز الجامعي للبحث المتعدد الاختصاصات منذ سنة 2007 وإحالته في عدة مناسبات إلى مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي لم تصادق عليه بعد.

3- معايير إسناد الاعتمادات المرصودة لفائدة مخابر ووحدات البحث

لم يتمّ اعتماد معايير موضوعية تضمن توافق الاعتمادات المرصودة خلال الفترة 2010-2015 مع تركيبة وطبيعة نشاط هياكل البحث وحجم نتائجها العلمية. ويبرز ذلك من خلال انخفاض حجم الاعتمادات المرصودة لبعض الهياكل وذلك بغضّ النظر عن نسق إنتاجها العلمي خلال الفترة المذكورة. ويذكر في هذا السياق وحدة "الاقتصاد التطبيقي" بكلية العلوم الاقتصادية والتصرّف بصفاقس التي تضمّ 179 باحثا والتي شهدت اعتماداتها انخفاضا بنسبة 50% خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 لتبلغ 21 أ.د وذلك على الرّغم من استقرار نسق إنتاجها العلمي بعنوان المقالات المنشورة بمجلّات علميّة مفهرسة خلال الفترة 2012-2015 بمعدّل 51 مقال سنويّا.

كما شهدت الاعتمادات المسندة لمخبر "تكنولوجيا المعلومات والحوكمة ومباشرة الأعمال" بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس، الذي تضمّن إنتاجه العلمي 76 مقالا منها 26 تمّ نشرها بمجلّات مفهرسة خلال الفترة 2013-2015، انخفاضا بنسبة 50% لتبلغ 50 أ.د سنة 2015 مقابل 100 أ.د سنة 2013 وذلك على الرّغم من ارتفاع عدد أعضائها من 74 إلى 210 باحثا خلال نفس الفترة. وفي المقابل انتفع مخبر "دراسات وبحوث متعددة المجالات ومقارنة" بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس الذي يضمّ 36 باحثا باعتمادات قدرها 103 أ.د خلال سنة 2015 رغم أنّ عدد مقالاته العلمية المنشورة لم يتجاوز 20 مقالا خلال الفترة 2012-2015.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى وحدة "بحوث في الدراسات الجبائية" بكلية الحقوق بصفاقس التي شهدت تخفيضا في حجم الاعتمادات المخصّصة لها من 20 أ.د إلى 6 أ.د خلال الفترة 2014-2015 أي بنسبة 70% وذلك رغم تولها سنويا خلال الفترة من 2004 إلى 2015 نشر المجلّة التونسية للجباية.

ولمجابهة عدم توافق الاعتمادات المرصودة للحاجيات الحقيقية، يلجأ أغلب رؤساء هياكل البحث ذات الاختصاصات العلمية إلى مراكمة الاعتمادات المفتوحة سنويّا بعنوان اقتناء تجهيزات بهدف توفير المبالغ اللّازمة لاقتناء معدّات ضرورية لأنشطتهم البحثيّة.

4- التجهيزات العلمية ووسائل البحث

أدّت عدم كفاية الاعتمادات المخصّصة لأغلب هياكل البحث[1] بكلٍّ من جامعتي صفاقس وقابس إلى عدم قدرتها على اقتناء وصيانة تجهيزات علمية ومعدّات إعلامية ووسائل بحث تعتبر

[1] 23 هيكل بحث بجامعة صفاقس ووحدتي بحث بجامعة قابس.

ضرورية لإنجاز أنشطتها البحثية. ويذكر في هذا الصدد تعطّب جهاز[1] بمخبر "النظم الكهروميكانيكية" بالمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس خلال سنة 2014 انجرّ عنه اضطرار أحد طلبة الدّكتوراه إلى الاقتصار على الجانب النظري دون التطبيقي للبحث المزمع إنجازه. ولا يزال الجهاز المذكور معطبا إلى موفّى شهر جوان 2016.

كما نتج عن عدم توفّر وسيلة نقل للقيام بالبحوث الميدانية من قبل كلّ من وحدة "علوم المياه التطبيقية" بالمعهد العالي لعلوم وتقنيات المياه بقابس ووحدة "التنوّع البيولوجي، حركية المجموعات النباتية بالمناطق القاحلة" بكلية العلوم بصفاقس إلغاء العديد من التنقلات الميدانية وهو ما نتج عنه تعطيل نشاط البحث داخل هاتين الوحدتين.

وفي نفس السياق، لم تمكّن الوسائل المتوفّرة بمخبر الإلكترونيك وتكنولوجيا المعلومات بالمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس وبوحدتي "الاقتصاد التطبيقي" و"التصرف في المؤسسات" بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس التي يرتكز نشاطها على تحليل المعطيات النوعية والنمذجة والمعالجة المتقدّمة للمعلومات من بلوغ الأهداف المرجوّة حيث تفتقر إلى عدّة برمجيات إحصائية لتحليل المعطيات نظرا لعدم توفّر الاعتمادات اللّازمة. ويبقى القيام بتربّصات بالخارج الإمكانية الوحيدة المتاحة للباحثين للتعرّف على هذه البرمجيات ولاستعمالها.

وسعيا منها لتجاوز محدوديّة التجهيزات العلمية ووسائل البحث المتوفّرة وتعطّب بعضها، تلجأ بعض هياكل البحث إلى مؤسّسات عمومية للقيام بالتحاليل اللازمة بمقابل كما هو الشأن بالنسبة إلى مخبر "علم الوراثة الجزيئية البشرية" بكليّة الطبّ بصفاقس الذي يقوم بتحاليل بمخابر كلّيتي الطب أو العلوم بتونس وهو ما من شأنه أن يدخل اضطراب على نسق إنجاز البحوث. وتتراوح الكلفة الفرديّة للتّجارب المجراة بين 11 د و16 د للتجربة الواحدة.

كما يلجأ الباحثون بوحدة "التنوع البيولوجي والنظم البيئية والمائية" بكلية العلوم بصفاقس وبوحدة "المادة المكثفة" بنفس الكلية إلى كلّ من مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس ومركز البحوث ببرج السدرية على التّوالي للقيام بالتحاليل اللازمة وذلك بمقابل مالي يناهز 20 د للتجربة الواحدة.

وفيما يتعلّق بوظيفية التجهيزات العلمية، تبيّن أنّ عديد هياكل البحث لم تتمكّن من استعمال بعض التجهيزات العلمية نظرا لعدم اقتناء معدّات تكميلية ، أو اقتناء وحدات لا تستجيب لمتطلّبات التّكامل والاندماج بسبب اختلاف العلامات التّجارية والشّركات المصنّعة. ويُذكر في هذا

---

(1) Vélocimétrie par images de particules

الصدد جهاز[1] تمّ اقتناؤه منذ سنة 2013 لفائدة كلية العلوم بصفاقس لم يتمّ استغلاله إلى موفّى شهر جوان 2016 نظرا لعدم اقتناء جهاز آخر[2] مكمّل له تقدّر قيمته بحوالي 100 أ.د. وكذلك الشأن بالنسبة لجهاز[3] تمّ اقتناؤه لفائدة نفس المؤسسة منذ شهر أكتوبر 2012 بمبلغ قدره 33 أ.د والذي لم يدخل حيّز الاستغلال إلى موفّى شهر جوان 2016 بسبب عدم التزوّد بمعدّات تكميليّة أخرى[4] تقدّر كلفتها الجملية بـمبلغ 8 أ.د.

وقد تبيّن من خلال المعاينة الميدانية المجراة بتاريخ 23 مارس 2016 عدم توفّر ثلاث تجهيزات علمية[5] تمّ اقتناؤها لفائدة قسم علوم الأرض بكلية العلوم بصفاقس منذ سنة 2013 بمبلغ جملي ناهز 500 أ.د بسبب احتفاظ رئيس القسم السّابق بها، وهو ما ترتّب عنه حرمان الباحثين من استغلالها وتعطّل أغلب أنشطتهم البحثية.

وأفادت كليّة العلوم بأنّه نظرا للخاصيّات الفنيّة الدّقيقة لهذه التجهيزات التي يتطلّب استعمالها كثيرا من العناية والحذر فإنّها أبقت عليها تحت إشراف الأستاذ المسؤول الذي تلقّى تكوينا في كيفيّة تشغيلها.

وعلى صعيد آخر حالت محدودية الإعتمادات المرصودة بعنوان صيانة المعدّات العلمية الثقيلة المركّزة بوحدات الخدمات المشتركة للبحث[6]، دون إصلاح بعضها أو تجديدها. ويذكر في هذا الإطار تعطّب المجهر الالكتروني بكليّة العلوم بصفاقس منذ سبتمبر 2011 والذي لم يتمّ إصلاحه أو اقتناء مجهر آخر إلى موفّى شهر ماي 2016. وكذلك الشأن بالنسبة إلى جهاز "محلّل الحمض النووي"[7] بكليّة الطبّ بصفاقس الذي توقّف نهائيّا عن العمل منذ شهر جوان 2014 ولم يتمّ إصلاحه إلى موفّى شهر ماي 2016، وهو ما ترتّب عنه اضطرار الباحثين بمخبر "التشريح التطبيقي البشري والمقارن" بكلية الطب بصفاقس إلى القيام بتحاليل لعيّنات من الحمض النّووي لدى مسدي خدمات خاص بكلفة جمليّة بلغت 23,986 أ.د خلال الفترة 2012-2014.

وأدّى تعطّب جهاز "الرّنين المغناطيسي النّووي للأجسام الصّلبة" بوحدة الخدمات المشتركة للبحث بالمدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس منذ شهر أكتوبر 2015 إلى تراكم مطالب إجراء اختبار غير ملبّاة بلغ عددها 23 مطلبا في موفى سنة 2016.

---

(1) pressiomètre Ménard avec acquisition des données

(2) soudeuse

(3) système de chromatographie de purification des protéines

(4) colonnes

(5) sismographe, résistivimètre et gravimètre

(6) تختصّ هذه الوحدات بالتصرّف في التجهيزات العلمية الثقيلة وبتنظيم استعمالها من قبل الباحثين.

(7) Séquenceur génétique

وأدّى غياب الصيانة الوقائيّة إلى تعطّب بعض الأجهزة وإلى اهتراء بعض مكوّناتها. ويذكر في هذا السّياق أنّ وحدة الخدمات المشتركة للبحث "التحليل الحراري" بالمدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس قد أبرمت عقد صيانة منذ سنة 2011 عن طريق المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي بسيدي ثابت لم يتمّ تفعيله حيث لم تُجر أيّ صيانة وقائيّة منذ سنة 2012 ممّا انجرّ عنه تعطّب الجزء الخاصّ بالتحليل الحراري الوزني منذ شهر مارس 2015. وقد بلغ عدد المطالب غير الملبّاة لإجراء تجارب 15 مطلبا خلال الفترة المتراوحة بين مارس 2015 وماي 2016 وهو ما ترتّب عنه تعطّل عديد الأعمال البحثيّة.

كما لم يخضع جهاز "التحليل الدّقيق لبنية وتركيبة المواد الصّلبة"[1] بالمدرسة الوطنيّة للمهندسين بقابس لأيّ عقد صيانة في الغرض. أمّا بخصوص جهازي "مطياف الانبعاثات"[2] و"التّحليل الحراري" المركّزين بنفس المؤسسة الجامعية، فلئن كانا مشمولين بعقدي صيانة مع المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي بسيدي ثابت للفترة 2009-2014 فإنهما لم يخضعا سوى لعملية صيانة وقائية وحيدة بتاريخ 12 جوان 2012.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تاريخ اقتناء أغلب المعدّات العلميّة الثقيلة المركّزة بوحدات الخدمات المشتركة للبحث يعود إلى أكثر من خمسة عشر سنة. وهو ما يستدعي الإسراع بوضع استراتيجيّة تؤمّن صيانتها وتجديدها.

II- التصرّف المالي في الاعتمادات المخصّصة للبحث العلمي

أ- الاعتمادات المخصصة لمخابر ووحدات البحث

انتفعت مؤسّسات جامعتي صفاقس وقابس خلال الفترة 2010-2015 باعتمادات جمليّة ناهزت 39,696 م.د[3] و3,13 م.د[4] و3,196 م.د[5] مخصّصة على التّوالي لهياكل البحث، ولمشاريع البحث المبرمة في إطار اتفاقيات التعاون الجامعي الدولي، ولمدارس الدكتوراه، أي ما مجموعه 46,022 م.د منها 9,591 م.د بقايا اعتمادات تعود إلى سنة 2009.

---

(1) Ensemble d'analyse de la microstructrure des solides: Porosimètre et Soprtiomètre

(2) Spectromètre d'émission à plasma ICP-AES

(3) منها 5,221 م.د اعتمادات مؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلمي التّابعة لجامعة قابس.

(4) منها 0,261 م.د اعتمادات مؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلمي التّابعة لجامعة قابس.

(5) منها 0,327 م.د اعتمادات مؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلمي التّابعة لجامعة قابس.

ولئن يتم على مستوى منظومة "أدب" رصد الاعتمادات لكل هيكل بحث على حدة فإنّ ذلك لم يحل دون تواصل مسك جذاذات يدويّة لمتابعة عمليات الصرف لمختلف أنواع النفقات. ولا يتوافق هذا الوضع مع قواعد حسن التصرف خاصّة وانّ مسك هذه الجذاذات يتطلّب توفّر إمكانيات بشرية كافية خاصّة بالنسبة إلى المؤسسات التي تضم عددا هاما من هياكل البحث على غرار كلية العلوم بصفاقس والمدرستين الوطنيتين للمهندسين بصفاقس وبقابس.

كما سُجّل تأخير في تنزيل هذه الاعتمادات بميزانيات مؤسّسات التعليم العالي والبحث بلغ معدّله 207 يوما خلال الفترة 2010-2015 حيث تراوحت المدة الفاصلة بين تاريخ المصادقة على البرنامج السنوي لاستعمال الاعتمادات وتاريخ تنزيلها بميزانية المؤسسة من 94 يوما بالنسبة إلى لمخبر "المناعة والمناعة الوراثية" بكلية الطب بصفاقس خلال سنة 2011 إلى 668 يوما بالنسبة إلى مخبر "الحوكمة المالية والمحاسبة" بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس خلال سنة 2014.

وترتّب عن تدنّي نسبة استهلاك الاعتمادات الذي تراوح معدّلها على التوالي بين 30,84 % و20,83 % بمؤسّسات جامعتي صفاقس وقابس خلال الفترة 2010-2015 وارتفاع في حجم البقايا في موفّى كل سنة ماليّة.

كما لوحظ وجود تباين بين حجم الاعتمادات السّنويّة المقترح توفيرها من قبل هياكل البحث وتلك المصادق عليها من قبل سلطة الإشراف على غرار مخبر "الماء والطاقة والمحيط" بالمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس الذي قدّر حاجياته لاقتناء التجهيزات لسنتي 2014 و2015 على التوالي بمبلغ 156 أ.د و190 أ.د فيما لم تتجاوز الاعتمادات المفتوحة فعليّا 10 أ.د و25 أ.د.

وتبيّن وجود بقايا اعتمادات بقيمة 879,062 أ.د و156,653 أ.د تتعلق على التوالي بهياكل بحث بمؤسسات جامعية تابعة لجامعتي صفاقس وقابس يعود تاريخ إيقاف نشاطها إلى الفترة 2003-2013 دون أن يصدر قرار في حلّها. واستأثرت كلّ من كلّية الطّب بصفاقس والمدرسة الوطنية للمهندسين بقابس بالنّصيب الأوفر من هذه البقايا بما قيمته تباعا 387,357 أ.د و146,175 أ.د. ولم يتمّ إعادة توظيف هذه البقايا خلافا لمقتضيات أحكام الفصل 37 من القانون عدد 19 لسنة 2008 ولمقتضيات منشور وزير المالية بتاريخ 8 جانفي 2002 المتعلق بميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية وتبويبها.

كما لوحظ أن عددا من هذه الهياكل واصلت استهلاك بقايا الاعتمادات المذكورة في حدود 660,449 أ.د بالنسبة إلى جامعة صفاقس و42,216 أ.د بالنسبة إلى جامعة قابس دون تقديم طلب في إعادة التوظيف ودون تقديم برنامج مصادق عليه من قبل سلطة الإشراف وذلك خلافا لأحكام الفصل

35 من الأمر عدد 644 لسنة 2009 ولمقتضيات منشور وزير المالية المؤرخ في 08 جانفي 2002 وللمراسلة الصادرة عن الإدارة العامّة للبحث العلمي بتاريخ 15 جويلية 2013.

وفيما يتعلق بالمأموريات بالخارج، استأثر أحد الأساتذة بوحدة "المسممات البيئية والبحرية" بالمعهد التحضيري للدراسات الهندسيّة بصفاقس بأغلب المأموريات بالخارج المحمولة على اعتمادات الوحدة حيث انتفع خلال الفترة 2011-2015 بما مجموعه 22 مأمورية بالخارج بقيمة 29,476 أ.د فيما لم يستفد أيّ طالب باحث مسجّل بالدّكتوراه أو بالماجستير بتربص بالخارج خلال نفس الفترة، وكان من الأجدى تعميم المشاركة على بقية الباحثين بالوحدة.

وخلافا لمقتضيات مناشير الوزير الأول المتعلقة بالمأموريات بالخارج وخاصة المنشور عدد 19 المؤرخ في 20 ماي 2004 والمنشور عدد 49 المؤرخ في 16 نوفمبر 2004، لوحظ أن الأستاذ المذكور قد انتفع كذلك بمنحة بحث قدرها 1,450 أ.د للتنقّل إلى جامعة "كان" بفرنسا من 14 إلى 26 فيفري 2011 خصّص جزء منها لتدريس طلبة المرحلة الثالثة وهو ما يتنافى والغاية البحثية التي أسندت من أجلها المنحة، كما انتفع بمنحتي بحث بمبلغ جملي قدره 3,670 أ.د للتنقل إلى بلجيكا من 18 إلى 24 سبتمبر 2015 وهولاندا من 29 أفريل إلى 5 ماي 2016 للمشاركة في ملتقيين لا صلة لهما بمحاور البحث لوحدة "المسممات البيئية والبحرية"، حيث تعلق موضوع المأمورية الأولى بآليات التواصل والتسيير والثانية بتكوين المكونين في تنمية قدرات التواصل، وقد قام المعهد التحضيري للدراسات الهندسيّة بصفاقس بإصدار أمر بإرجاع أموال ضدّ هذا الأستاذ بتاريخ 25 جانفي 2017.

وخلافا لأحكام مجلّة المحاسبة العموميّة ومقتضيات الفصل 21 من الأمر عدد 644 لسنة 2009 الذي نصّ على أن يحسن رئيس المخبر استعمال الاعتمادات الموضوعة على ذمّته، تبيّن من خلال فحص وثائق الصرف تسديد نفقة غير شرعية بمبلغ 3 أ.د على حساب الاعتمادات المرصودة لمخبر "فيزياء الموّاد" بكلية العلوم بصفاقس تعلّقت بخلاص معاليم التسجيل بشهادة الماجستير بالجامعة الحرّة للجنوب بصفاقس خلال السنتين الجامعيتين 2011-2012 و2012-2013 لأحد الإداريين العاملين بالكلية، وتمّ إثر تدخّل الدّائرة تسوية هذه الوضعية بإصدار إذن باسترجاع المبلغ المذكور بتاريخ 27 أفريل 2016 وتثقيله لدى المحاسب المختص في 16 ماي 2016.

ب- اتفاقيات مشاريع البحث في إطار التعاون الجامعي الثنائي

انتفعت برامج التّعاون الدّولي الثّنائي بمؤسسات جامعة صفاقس خلال الفترة 2010-2015 باعتمادات جملية قدرها 2,297 م.د لتغطية مصاريف التنقّل والسّفر والتربّصات بالإضافة إلى بعض المصاريف الأخرى المتعلّقة باقتناء معدّات خفيفة ووثائق لفائدة المشروع المعنيّ بالبحث.

ومكّنت الرقابة المجراة على 64 اتفاقية لإنجاز مشروع بحث في إطار التعاون الجامعي الثنائي من مجموع 144 اتفاقية تمّ إبرامها خلال نفس الفترة من الوقوف على جملة من الإخلالات .

فخلافا لمقتضيات الفصل 6 من اتفاقيات مشاريع البحث في إطار التعاون الجامعي الدولي، لوحظ إعداد تقارير علمية بخصوص 44 مشروع فحسب من مجموع 64 مشروعا علما وأنّ 26 تقرير منها لم يتضمّن النتائج العلميّة المحقّقة. كما تمّ الاقتصار ضمن 18 تقرير على التطرق إلى مراحل البحث التي تمّ اتباعها والأهداف المرجوة دون الخوض في النتائج على غرار التقرير العلمي لاتفاقية مشروع البحث التونسي المغربي المبرمة بتاريخ 3 أفريل 2013 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس والتقرير العلمي لاتفاقية مشروع البحث التونسي المصري المبرمة بتاريخ 14 مارس 2013 بالمدرسة الوطنية للمهندسين.

وفي سياق آخر، ورغم تخصيص فقرة بعنوان كلّ مشروع بمنظومة "أدب" بداية من سنة 2015 لا تزال متابعة مختلف بنود نفقاتها تتمّ يدويا وذلك إلى موفّى شهر جوان 2016.

ولوحظ تراكم بقايا اعتمادات غير مستهلكة بلغت 510,488 أ.د بتاريخ 31 ديسمبر 2015 تعلّقت باتفاقيات مشاريع بحث تمّ الانتهاء من إنجازها بعدد من مؤسسات جامعة صفاقس. واستأثرت كلّ من المدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس على التّوالي بحوالي 64,22 % و10,43 % منها. ومن شأن تراكم الاعتمادات دون استغلالها أن يحدّ من تحقيق الأهداف المرجوّة من مشاريع البحث.

كما يذكر في نفس الإطار مواصلة ترسيم بقايا اعتمادات تتعلّق بمشاريع بحث تمّ الإنتهاء من إنجازها منذ ما يفوق عن عشر سنوات بميزانية كلّ من كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس والمعهد التحضيري للدراسات الهندسية بصفاقس وكلية العلوم بصفاقس تباعا بقيمة 10,500 أ.د و9 أ.د و22,143 أ.د.

وتدعو دائرة المحاسبات المؤسسات الجامعية المعنيّة إلى إعادة توظيف هذه البقايا وذلك عملا بمقتضيات الفصول 36 و37 و38 من القانون الأساسي للميزانية والفصل 37 من القانون عدد 19 لسنة 2008 المذكور أعلاه ومنشور وزير المالية بتاريخ 8 جانفي 2002.

كما تبيّن حصول تأخير في تنزيل الاعتمادات بميزانيات بعض المؤسسات الجامعيّة حيث تراوحت المدّة الفاصلة بين تاريخ إبرام الاتفاقية وتاريخ التنزيل بين 6 و16 شهرا ممّا ترتّب عنه عدم

الإيفاء ببنود الاتفاقية فضلا عمّا يشكّله هذا التصرّف من مسّ من مصداقية المؤسسة الجامعية إزاء الطرف الأجنبي.

ويذكر كذلك أنّه لم يتمّ إلى موفى شهر جوان 2016 تنزيل الاعتمادات الخاصّة باتفاقيات مشاريع البحث التي أبرمها المعهد العالي للتصرف الصناعي بصفاقس في إطار التعاون التونسي الفرنسي بتاريخ 9 ماي 2014 و23 ماي 2014 و29 أفريل 2015 والبالغة على التّوالي 6,600 أ.د و4,500 أ.د و6,100 أ.د. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الاعتمادات المخصّصة لاتفاقية التعاون الدولي الجامعي التونسي الفرنسي التي أبرمها المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بتاريخ 29 ماي 2013 والبالغة 5,300 أ.د والتي لم يتمّ تنزيلها بميزانية المعهد المذكور إلى موفى شهر جوان 2016. ومن شأن عدم تنزيل هذه الاعتمادات أن يترتّب عنه إمكانية إلغاء الاتفاقية من قبل الطرف الأجنبي وبالتالي حرمان الباحثين المعنيّين من القيام بالمهامّ والتربّصات المبرمجة.

وفيما يتعلّق بالاتفاقية المبرمة في إطار التعاون التونسي الجزائري من قبل المعهد العالي للتصرف الصناعي بصفاقس بتاريخ 19 سبتمبر 2012 فقد تبيّن أنّه تمّ تحويل الاعتمادات الخاصّة بها والبالغة 10 أ.د إلى المحاسب المختصّ منذ تاريخ 10 ديسمبر 2012 وتمّ إدراجها ببند "إيداعات مختلفة" خارج الميزان إلّا أنّه وإلى موفّى شهر جوان 2016 لم تتمّ تسويتها نظرا لعدم توصّل المؤسّسة ببطاقة تنزيل الاعتمادات وهو ما حال دون التمكّن من صرفها وبالتّالي عدم تنفيذ الاتّفاقيّة.

ج- التصرّف في المنح

1- منح البحث المسندة على حساب العنوان الثاني لمؤسّسات التعليم العالي والبحث

بلغ مجموع المنح المسندة على حساب العنوان الثاني من ميزانيّات مؤسّسات جامعتي صفاقس وقابس خلال الفترة 2010-2015 تباعا 4.583,194 أ.د. و480,685 أ.د. وأفضت عمليّة التّدقيق في مقرّرات الإسناد إلى الوقوف على جملة من الإخلالات.

فخلافا لمقتضيات الفصل 2 من مقرّر وزير التعليم العالي المؤرّخ في 23 فيفري 1998 والمتعلّق بضبط طرق إسناد منح البحث والفصل الأوّل من مقرّر وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرّخ في 10 نوفمبر 2011 والمتعلّق بضبط شروط وطرق إسناد منحة البحث المخصّصة لتغطية

النّفقات المتعلّقة بالتّربّصات العلميّة بالخارج ومقاديرها[1] التي أسندت حقّ الانتفاع بمنح بحث بعنوان المشاركة في تظاهرات علمية داخل وخارج الجمهوريّة إلى الطلبة المسجّلين بالسّنة الثانية من شهادة الدّراسات المعمّقة (أو ماجستير بحث) أو بشهادة الدكتوراه وعلى الباحثين الذين هم بصدد إعداد التأهيل الجامعي دون سواهم، لوحظ انتفاع مدرّسين من صنف "أ" راجعين بالنّظر إلى جامعة صفاقس خلال الفترة 2010-2015 بمنح بحث بقيمة جمليّة بلغت 143,365 أ.د بعنوان القيام بمهمّات داخل الجمهوريّة وخارجها. وبلغ مجموع المنح المسندة خلال الفترة 2010-2015 في مخالفة لنفس التّراتيب بالنسبة إلى مؤسّسات جامعة قابس 1,831 أ.د.

وفي ذات السّياق، وخلافا لمقتضيات الفصل الأوّل من مقرّر وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرّخ في 10 نوفمبر 2011، تم تمكين باحثين تابعين لمؤسّسات جامعتي صفاقس وقابس من منحة البحث أكثر من مرّة خلال نفس السّنة الماليّة للفترة 2012-2015 حيث بلغت جملة المنح غير المستحقة 68,561 أ.د.

وخلافا لمقتضيات الفصل 4 من مقرّر وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرّخ في 10 نوفمبر 2011 تم تجاوز المبالغ القصوى[2] المرصودة لمصاريف السّفر إلى الخارج ولمصاريف الإقامة بما قيمته 4,694 أ.د خلال الفترة 2012-2014 بالنّسبة إلى مؤسّسات جامعة صفاقس.

وتوصي دائرة المحاسبات في هذا المجال بالعمل على تطوير واعتماد تطبيقة أو منظومة إعلاميّة للتّصرّف في منح البحث تمكّن من تلافي هذه النّقائص.

وفي سياق متّصل لوحظ أنّ 23 اتفاقيّة[3] إشراف مزدوج على أطروحات الدّكتوراه تمّ إلغاؤها خلال الفترة 2010-2015 دون التوصّل إلى مناقشة هذه الأطروحات بنجاح رغم تحمّل ميزانيّات بعض مؤسّسات جامعة صفاقس نفقات لإنجازها بعنوان المساهمة في تغطية مصاريف التنقّل والإقامة بلغ مجموعها 23,673 أ.د.

---

(1) نقّح بمقرّر وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتّصال المؤرّخ في 09 جوان 2014 والمتعلّق بضبط شروط وطرق إسناد منحة البحث المخصّصة لتغطية النّفقات المتعلّقة بالتّربّصات العلميّة بالخارج ومقاديرها.

(2) 1000 د بالنسبة لمصاريف السّفر و2000 د لمصاريف الإقامة ثمّ ألغيت وعوّضت بمقتضى مقرّر وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتّصال المؤرّخ في 09 جوان 2014 المذكور أعلاه على التّوالي بثمن تذكرة السّفر مهما كان مبلغها و2.500 د بالنسبة لمصاريف الإقامة والتّسجيل.

(3) توزّعت على كلّ من المدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس (07 اتفاقيّات) وكليّة العلوم بصفاقس (09 اتفاقيّات) وكليّة الحقوق بصفاقس (03 اتفاقيّات) وكليّة العلوم الاقتصاديّة والتصرّف بصفاقس (اتفاقيّتين) والمعهد العالي للتّصرف الصناعي بصفاقس (اتفاقيّتين).

2- التصرّف في منح التّداول

تسند منح التداول إلى الطلبة التونسيين المسجلين بمؤسسات جامعية عمومية بالسنة الثانية ماجستير بحث أو بالسنوات الثلاث الأولى من شهادة الدكتوراه والذين تتطلب دراستهم القيام بأبحاث أو تربصات ببلدان الاتحاد الأوروبي أو كندا. وانتفع الطلبة الباحثون التابعون لمؤسّسات جامعة صفاقس وقابس خلال السّنوات الجامعيّة من 2011-2012 إلى 2014-2015 بمنح تداول بلغ مجموعها على التوالي 1536 و237 منحة.

وخلافا لمقتضيات الفصل 2 مكرّر من قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرّخ في 26 أكتوبر 2009[1] والفصل 16 من قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرّخ في 16 مارس 2010[2] التي حجّرت على الطّلبة المنتفعين بمنحة تداول ممارسة أي نشاط بمقابل مالي، لوحظ أنّ بعض المدرّسين المتعاقدين مع عدد من مؤسّسات جامعتي صفاقس وقابس وكذلك بعض المستفيدين من عقود إسداء خدمات قد انتفعوا خلال فترة سريان عقودهم بمنح تداول. وقد بلغ عدد هذه الحالات خلال نفس الفترة 28 حالة بالنسبة إلى جامعة صفاقس و11 حالة بالنّسبة إلى جامعة قابس.

كما أفضت مقاربة كشوفات الباحثين المتحصّلين على منح تداول خلال الفترة 2012-2015 مع قاعدة بيانات الصّندوق الوطني للضّمان الاجتماعي إلى معاينة انخراط بعض الباحثين بهذا الصندوق وتعاطيهم لنشاط مهني خاص بمقابل خلال نفس الفترات الزمنيّة التي تحصّلوا خلالها على منح تداول. وتعلق الأمر بأربع باحثين خلال الفترة 2010-2015 تابعين لجامعة صفاقس وهو ما يستدعي مطالبة المعنيين بإرجاع مبالغ المنح التي تحصّلوا عليها.

ولتلافي مثل هذه الحالات توصي دائرة المحاسبات بضرورة ضمّ وثيقتي شهادة في عدم الانخراط في كلّ من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعيّة والصنّدوق الوطني للضّمان الاجتماعي إلى جملة الوثائق المكوّنة لطلب الحصول على منحة تداول وعدم الاكتفاء بتصريح على الشّرف في عدم تعاطي نشاط خاص بمقابل.

---

[1] المتعلّق بضبط شروط وطرق إسناد وتجديد المنح الوطنيّة والقروض الجامعيّة لفائدة طلبة وتلاميذ التعليم العالي كما تمّ تنقيحه وإتمامه بقرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرّخ في 09 أكتوبر 2012.

[2] والمتعلّق بضبط مقدار وطرق إسناد المنحة الخصوصيّة ومنحة التّداول لفائدة الطلبة والتلاميذ التونسيّين الذين يزاولون دراستهم ببلدان الاتّحاد الأوروبي.

وفي سياق متّصل لوحظ جمع بعض الباحثين المنتمين لمؤسّسات جامعة صفاقس خلال نفس الفترة بين منحة تداول ومنحة بحث مسندة على حساب العنوان الثّاني من ميزانيّات المؤسّسات المعنيّة بعنوان المساهمة في تغطية مصاريف الإقامة وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 15 من قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرّخ في 16 مارس 2010 المذكور أعلاه. وبلغ عدد هذه الحالات خلال الفترة 2012-2015 ما مجموعه 12 حالة بمبلغ 59,143 أ.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جامعتي صفاقس وقابس ومؤسّساتها قد افتقرت إلى معايير موضوعيّة وموثّقة ومنشورة عند إسناد منح التّداول وهو ما ترتّب عنه بعض الإخلالات على غرار انتفاع طالبة بكليّة الحقوق بصفاقس بمنحة تداول خلال السنة الجامعيّة 2011-2012 دون أن تتوفر فيها الشروط القانونية حيث ثبت عدم حضورها فعليّا لدروس السّنة الثانية ماجستير البحث في القانون الخاص خلال السّنة الجامعيّة المذكورة مقابل متابعتها لدروس ماجستير في القانون الخاصّ والأوروبي بجامعة ليموج الفرنسيّة خلال نفس السّنة الجامعيّة (2011-2012).

3- التخفيض في ساعات التّدريس

تمّ وفقا لمقتضيات الفصل 33 من الأمر عدد 1825 لسنة 1993[1] تمكين 126 باحث برتبة مساعد تعليم عالٍ بمؤسّسات جامعة صفاقس من تخفيض في ساعات التّدريس[2] خلال الفترة 2008-2014 بهدف تمكينهم من إتمام أطروحاتهم ومناقشتها في الآجال القانونيّة، إلاّ أنّه لوحظ أنّ 48 باحثا منهم لم يقوموا إلى غاية موفّى شهر جوان 2016 بإيداع أطروحة الدّكتوراه مما ترتّب عنه تحمل ميزانيّات المؤسّسات المعنيّة لأعباء إضافيّة بعنوان تعويض ساعات التدريس المخفضة والتي أمنها مدرّسون آخرون.

III- تقييم التّجربة التعاقديّة للفترة 2010-2013 في مجالي البحث العلمي والتّفتّح على المحيط

أقرّ الفصل 13 من القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرّخ في 25 فيفري 2008 المتعلّق بالتّعليم العالي آليّة التّعاقد لمدّة أربع سنوات (2010-2013) بين الوزير المكلّف بالتّعليم العالي من

---

[1] المؤرّخ في 6 سبتمبر 1993 والمتعلّق بضبط النّظام الأساسي الخاصّ بسلك المدرّسين الباحثين التّابعين للجامعات كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنّصوص اللاّحقة.

[2] من 15 ساعة أشغال تطبيقيّة إلى 10 ساعات أسبوعيّا أو من 11 ساعة أشغال مسيّرة إلى 7ساعات أسبوعيّا.

جهة، والجامعات والمؤسّسات الجامعيّة من جهة أخرى من أجل ضبط وإنجاز أنشطة التّكوين والبحث والتّطوير التّكنولوجي بالاعتماد على مؤشّرات أداء[1] ونتائج قابلة للتّقييم.

ويعتبر مشروع المؤسّسة الملحق بالعقد المبرم وما يحتويه من أهداف ومؤشّرات أداء في مجالات البحث العلمي والتّفتّح على المحيط والتّعاون الدّولي أساس مسار الانتقال التّدريجي نحو منهجيّة التصرّف حسب الأهداف[2]. كما تتوافق مؤشرات الأداء المذكورة بدرجات متفاوتة مع معايير التقييم المعتمدة من قبل أهمّ التّصنيفات الدوليّة[3] للجامعات.

أ- إعداد مشاريع المؤسّسات وضبط الأهداف التّعاقديّة

لوحظ عند إعداد مشروع المؤسّسة عزوف بعض المؤسّسات الجامعيّة عن تحديد أيّ هدف كميّ أو نوعيّ قابل للتّحقيق في مجالي التفتّح على المحيط والتّعاون الدّولي من ذلك لم يضبط المعهد العالي للإعلاميّة والميلتميديا بصفاقس خلال الفترة 2010-2013 أهدافا تتعلّق بإبرام اتفاقيّات بحث لفائدة المحيط وبالسّعي للانخراط في شبكات بحث دوليّة ثنائيّة أو متعدّدة الأطراف رغم توفّره على مخبر بحث، وكذلك هو الشأن بالنّسبة إلى المعهد التحضيري للدّراسات الهندسيّة بصفاقس خلال سنتي 2010 و2011 رغم توفّره على 03 وحدات بحث ولكليّة الحقوق بصفاقس خلال الفترة 2010-2012 رغم توفّرها على 04 وحدات بحث ومدرسة دكتوراه.

كما لم تتولّ أيّ مؤسّسة جامعيّة، باستثناء المدرسة الوطنيّة للمهندسين وكليّة العلوم بصفاقس وكليّة العلوم والمدرسة الوطنيّة للمهندسين بقابس، تحديد أهداف تعاقديّة تتعلّق بإحداث مجامع بحث وذلك رغم توفّرها على عدّة هياكل بحث تتناول نفس الإشكاليّات من خلال مقاربات مختلفة إلاّ أنّها متكاملة. ويُذكر في هذا الإطار كليّة العلوم وكلية الطّب وكلية العلوم الاقتصاديّة والتّصرّف بصفاقس.

---

(1) عدد مخابر ووحدات ومجمّعات البحث وعدد المنشورات المفهرسة والمؤلّفات الأكاديميّة وعدد التّظاهرات العلميّة المنظّمة وعدد رسائل الماجستير وأطروحات الدّكتوراه المناقشة بنجاح وعدد المدرّسين المتحصّلين على التأهيل الجامعي وعدد براءات الاختراع المسجّلة وعدد اتفاقيّات البحث المبرمة لفائدة المحيط والموارد المتأتّية منها وعدد شبكات وبرامج البحث الدّوليّة المنخرط فيها،...

(2) إلى جانب إطار النّفقات على المدى المتوسّط.

(3) التّصنيف الأكاديمي لجامعات العالم الصّادر عن معهد التعليم العالي التابع لجامعة شانغهاي جياو تونغ الصينيّة وتصنيف QS World University Rankings وتصنيف مجلّة التّايمز للتّعليم العالي وتصنيف Webometrics الاسباني الذي يعتمد على المواقع الالكترونيّة وتصنيف مؤسّسة U.S News & World Report الأمريكيّة.

ومن شأن إحداث مجمعات بحث أن يساعد على حسن استغلال وتوظيف الموارد البشريّة والماديّة المتاحة من أجل تحقيق نتائج علميّة ملموسة في ميادين ذات علاقة بالأولويّات الوطنيّة كما نصّ على ذلك الفصل 36 من الأمر عدد 644 لسنة 2009.

ب- المتابعة والتقييم والمساندة

أكّد منشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا عدد 108 لسنة 2008 بتاريخ 27 ديسمبر 2008 حول إبرام عقود التكوين والبحث مع الجامعات ومؤسّسات التعليم العالي والبحث على أهميّة عنصر التّقييم والمتابعة. وخلافا لذلك لم تتولّ المصالح المعنية بوزارة الإشراف إجراء أي عمليّة متابعة وتقييم منذ سنة 2010 وهو ما ترتّب عنه عدم توفّر إحصائيّات شاملة ودقيقة حول مؤشّرات الأداء الخاصّة بمجالات البحث العلمي والتفتّح على المحيط والتعاون الدّولي على مستوى كلّ مؤسّسة.

ولوحظ في هذا الإطار عدم تمكّن كلّ من المدرسة الوطنيّة للمهندسين وكليّة الطبّ بصفاقس من توفير أيّ معطيات دقيقة حول عدد المنشورات المفهرسة والمؤلّفات الأكاديميّة وعدد شبكات البحث الدّوليّة بالنسبة إلى الفترة 2010-2013 وحول عدد اتفاقيّات البحث المبرمة في إطار تفتح الجامعة على المحيط بالنسبة للفترة 2011-2013.

ج- تقييم المنجزات والتّوفق في الإيفاء بالالتزامات التّعاقديّة

1- مؤشّرات الأداء الأفقيّة الخاصّة بإحداث هياكل البحث

لم تتوصّل المدرسة العليا للتّجارة والمعهد العالي للفنون والحرف بصفاقس إلى إحداث أيّ مخبر بحث خلال الفترة 2010-2013. كما لم يتوفّق كلّ من المعهد العالي للبيوتكنولوجيا والمعهد العالي للتّصرّف الصّناعي والمدرسة الوطنيّة للإلكترونيك والاتّصالات بصفاقس إلى إحداث أيّ مخبر بحث خلال الفترة 2011-2013 رغم تعهّدها بإحداث مخبر واحد على الأقلّ.

كما لم تتمكّن كليّة العلوم بقابس من بعث سوى وحدة واحدة للخدمات المشتركة للبحث من جملة اثنتين مبرمجتين خلال سنة 2013 نظرا لما تتطلبّه مثل هذه الإحداثات من اعتمادات هامّة باعتبارها تتصرّف في معدّات علميّة ثقيلة.

2- مؤشّرات الأداء الأفقيّة الخاصّة بتقييم مخرجات ونتائج الأنشطة البحثيّة

لم تحقّق المدرسة العليا للتجارة بصفاقس أهدافها التّعاقديّة الخاصة بعدد المؤلّفات الأكاديميّة المزمع إصدارها وبعدد الأساتذة المساعدين المتحصّلين على التأهيل الجامعي خلال الفترة 2010-2013، كما تراوحت نسب إيفاء هذه المؤسّسة بالتزاماتها التعاقديّة فيما يتعلّق بعدد رسائل الماجستير المزمع مناقشتها بنجاح وبعدد التّظاهرات العلميّة الدّوليّة المزمع تنظيمها خلال سنتي 2012 و2013 بين 0 % و5 % بالنّسبة إلى المؤشّر الأوّل وبين 0 % و50 % بالنّسبة إلى المؤشّر الثّاني.

كما بلغت نسب إنجاز المعهد العالي للبيوتكنولوجيا بصفاقس لأهدافه التعاقديّة خلال الفترة 2010-2013 الخاصّة بعدد الأساتذة المساعدين المأمّل حصولهم على التّأهيل الجامعي على التوالي 0 % و89 % و41,7 % و20 %، فيما تراوحت نسب تحقيق الالتزامات المتعلّقة بعدد براءات الاختراع المسجّلة المزمع الحصول عليها للسنوات 2010 و2012 و2013 بين 0 % و50%.

ولم يتمكّن المعهد العالي للتّصرّف الصّناعي بصفاقس خلال سنتي 2011 و2013 من تحقيق أهدافه التّعاقديّة الخاصّة بعدد المنشورات المفهرسة وبعدد المؤلّفات الأكاديميّة وبعدد التّظاهرات العلميّة الدوليّة المزمع تنظيمها.

وفي نفس السياق، لم تتوصّل المدرسة الوطنيّة للمهندسين بقابس إلى تحقيق التزاماتها التّعاقديّة الخاصّة بعدد التّظاهرات العلميّة المزمع تنظيمها وبعدد براءات الاختراع المؤمّل تسجيلها سنويّا خلال الفترة 2010-2012 حيث بلغت نسب الإنجاز 0 % بالنسبة إلى المؤشّرين.

3- مؤشّرات الأداء الأفقيّة الخاصّة بالتّفتّح على المحيط والتّعاون الدّولي الجامعي

لم تتمكّن كليّة الحقوق بصفاقس من الإيفاء بالتزاماتها التعاقديّة الخاصّة بعدد اتفاقيّات الإشراف المزدوج على شهادات الدكتوراه المزمع إبرامها خلال الفترة 2010-2013 حيث لم تتعدّ نسب الإنجاز 13 % بالنسبة إلى سنة 2010 و0 % بالنسبة إلى بقيّة السنوات.

وفي نفس السّياق لم يحقّق المعهد العالي لإدارة الأعمال بصفاقس أهدافه التّعاقديّة الخاصّة بعدد اتفاقيّات الإشراف المزدوج على شهادات الدكتوراه المزمع إبرامها وبعدد اتّفاقيّات البحث المزمع عقدها لفائدة المحيط خلال الفترة 2011-2013. كما لم تتعدّ نسب إنجاز التزاماته التّعاقديّة

المتعلّقة بعدد برامج البحث المزمع الانخراط فيها خلال الفترة 2010-2013 على التّوالي 50% لسنة 2010 و33,3% بالنسبة إلى بقيّة السّنوات.

ولم تتمكّن كليّة العلوم الاقتصاديّة والتّصرّف بصفاقس من تحقيق أهدافها التّعاقديّة الخاصّة بعدد اتفاقيّات البحث لفائدة المحيط المزمع إبرامها خلال الفترة 2011-2013، فيما لم تتجاوز نسب الإيفاء بالالتزامات التّعاقديّة الخاصّة بعدد برامج البحث الدوليّة المزمع الانخراط بها خلال نفس الفترة على التّوالي 50 % و20 % و0 %.

أمّا فيما يتعلّق بالمدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس، فلئن كانت نسب إنجاز الالتزامات التّعاقديّة الخاصّة بعدد برامج البحث المزمع الانخراط فيها خلال الفترة 2010-2013 مرضيّة حيث تراوحت بين 47,7 % و88,6 % فإنّ نسبة إنجاز الأهداف الخاصّة بعدد اتفاقيّات البحث لفائدة المحيط لم تتجاوز 20 % خلال سنة 2010 فيما لم تتوفّر بشأن الفترة 2011-2013 إحصائيّات نتيجة غياب المتابعة والتّقييم وعدم توفّر لوحة قيادة في الغرض.

ولم يتوصّل المعهد العالي للتّصرّف الصّناعي بصفاقس إلى الإيفاء بأيّ من التزاماته التّعاقديّة الخاصّة بعدد اتّفاقيات البحث لفائدة المحيط المزمع إبرامها خلال سنة 2013 وبعدد اتفاقيات الإشراف المزدوج على أطروحات الدّكتوراه المستهدف عقدها خلال نفس السنة وكذلك بعدد برامج وشبكات البحث المؤمّل الانخراط فيها خلال الفترة 2010-2012. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى المعهد العالي للبيوتكنولوجيا بصفاقس فيما يتعلّق بعدد اتّفاقيّات البحث لفائدة المحيط المزمع عقدها خلال الفترة 2011-2013.

ولم تحقق كليّة العلوم بصفاقس أهدافها التّعاقديّة الخاصّة بعدد اتفاقيّات البحث لفائدة المحيط المزمع إبرامها خلال الفترة 2010-2013 مسجّلة بذلك نسبة إنجاز تساوي 0 %، فيما لم تتجاوز نسب إنجاز الالتزامات التعاقديّة المتعلّقة بعدد اتفاقيّات الإشراف المزدوج على أطروحات الدّكتوراه المؤمّل عقدها خلال الفترة 2011-2013 على التّوالي 51,7 % و50 % و 46,9 %.

وكذلك هو الشأن بالنسبة إلى كليّة العلوم بقابس التي لم تتمكّن من الإيفاء بأيّ من التزاماتها التّعاقديّة المتعلّقة بعدد اتّفاقيات التّعاون الدّولي متعدّد الأطراف المؤمّل عقدها خلال الفترة 2010-2013 بالنسبة إلى عدد الاتفاقيّات المزمع إبرامها في إطار تفتّح الجامعة على المحيط لسنوات 2010 و2011 و2013.

كما لم تتوفّق المدرسة الوطنيّة للمهندسين بقابس في إنجاز أهدافها الخاصّة بعدد اتفاقيّات التّعاون الدّولي متعدّد الأطراف المزمع إبرامها خلال الفترة 2010-2013. ولم تتجاوز نسب الإنجاز الخاصّة بعدد اتفاقيّات التّعاون الدّولي ثنائيّ الأطراف المزمع إبرامها خلال نفس الفترة على التّوالي 16,7 % و0 % و0 % و30 %.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ جامعة صفاقس قد موّلت، على حساب الاعتمادات المخصّصة لمشروع[1] "تطوير قدرات التصرّف وترسيخ الممارسات المتميّزة للحوكمة بجامعة صفاقس" المندرج في إطار برنامج دعم الجودة، دورات وحلقات تكوينيّة ذات علاقة مباشرة بإعداد مشاريع المؤسّسات وبعقود التكوين والبحث للفترة 2010-2013 دون أن تحظى مشاريع المؤسّسات وعقود التكوين والبحث بالمتابعة والتحيين والتقييم وهو ما يحدّ من جدوى النفقات في الغرض البالغة 63,896 أ.د والتي تمثّل حوالي 40,94 % من جملة ما تمّ إنفاقه على حساب المشروع.

ولم تبادر وزارة الإشراف بإصدار مذكّرة بخصوص تجديد التجربة التعاقدية للفترة 2010-2013 إلّا بتاريخ 05 فيفري 2016 وتعلّقت بالتحضير لإبرام عقود جديدة للفترة 2017-2020.

IV- تثمين مخرجات ونتائج هياكل البحث

تعتبر عمليّة تثمين نتائج الأنشطة البحثيّة المنجزة على مستوى هياكل البحث الحلقة المفقودة التي تحول دون الانتقال من البحث النّظري إلى البحث التنموي ذي الأبعاد التّطبيقيّة وذلك لأسباب عدّة من أبرزها غياب استراتيجيّة وطنيّة واضحة المعالم للبحث العلمي تحدّد بدقّة الأولويّات التنمويّة الوطنية وعلاقتها بالمجهود البحثي، وعدم ربط الصّلة بين هياكل البحث والمؤسّسات الاقتصاديّة بالإضافة إلى عدم استغلال عديد المخرجات البحثية.

أ- غياب استراتيجية وطنيّة متكاملة للبحث العلمي وتحديد دقيق لمفهوم الأولويّات الوطنيّة

لوحظ غياب استراتيجية وطنيّة شاملة ومتكاملة تضبط بوضوح الأولويّات التنمويّة الوطنيّة المزمع أن تتمحور حولها أنشطة البحث. وفي هذا الإطار لم توضّح وثيقة "استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث 2008-2017" الصّادرة عن الإدارة العامّة للتّجديد الجامعي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في ديسمبر 2008 ماهيّة هذه الأولويّات مما حال دون ضبط البرامج والأهداف المستوجب تحقيقها.

[1] موضوع عقد مبرم للغرض بتاريخ 09 أوت 2008 بين جامعة صفاقس ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا.

كما لم تضبط هذه الوثيقة المرجعيّة الاستراتيجية المزمع إتّباعها والآليّات المستوجب إرساؤها فيما يتعلّق بدعم الشّراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي. ويذكر في هذا السّياق أنّه من جملة 61 اتّفاقيّة أبرمتها مؤسّسات جامعة صفاقس خلال الفترة 2010-2015 تعلّقت 16 منها فحسب بإسداء خدمات في إطار تفتّح هياكل البحث على محيطها الاقتصادي، أي ما نسبته 26,2 %. وتمثّلت هذه الخدمات في القيام باختبارات وتحاليل وتقديم استشارات ظرفيّة دون أن تشكّل تعاونا حقيقيا يرمي إلى تطوير بحوث علميّة ذات بعد تطبيقي متوسّطة وطويلة المدى.

ب- العلاقة بين هياكل البحث والمؤسّسات الاقتصاديّة

لم يتضمّن الأمر عدد 644 لسنة 2009 إحداث هياكل تُعنى بتثمين نتائج البحث. وقد أرجع منشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا عدد 37 بتاريخ 17 أفريل 2009 ذلك إلى إحداث الوكالة الوطنيّة للنّهوض بالبحث والتّجديد بمقتضى القانون عدد 60 لسنة 2008 المؤرّخ في 4 أوت 2008[1]. إلّا أنّه وباستثناء المساهمة في التصرّف المالي الخاصّ بمشاريع البحث المندرجة في إطار التّعاون الدّولي وقيادة مشروع "حركيّة البحث والباحثين من أجل خلق القيمة"[2] فقد سُجّل غياب تامّ للوكالة المذكورة فيما يتعلّق بربط الصّلة بين هياكل البحث النّاشطة بمؤسّسات جامعتي صفاقس وقابس ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

وتوصي دائرة المحاسبات بتفعيل دور الوكالة على مستوى ربط الصلة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية وتثمين نتائج الأنشطة البحثية.

وترتّب عن هذا الغياب اضطرار بعض مخابر البحث إلى اعتماد أساليب موازية للتّصرّف في العائدات المتأتّية من تفتّحها على المحيط. فخلافا لمقتضيات الفصل 3 من الأمر عدد 1182 لسنة 2001 المؤرّخ في 22 ماي 2001 والمتعلّق بضبط طرق استعمال المداخيل المتأتيّة من أنشطة الجامعة والمؤسّسات التّابعة لها، تبيّن أنّ اتّفاقيّات التفتّح على المحيط التي أبرمتها المدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس خلال الفترة المتراوحة بين 2008 و2014 والتي أجرى بموجبها مخبر "البحوث في علوم البيئة" جملة من التّحاليل بمقابل لفائدة مؤسّسات خاصّة قد تمّ تنزيل جزء من عائداتها بقيمة 3,2 أ.د بحساب الجمعيّة العلميّة لدعم البحث والإبداع التكنولوجي، وجزء آخر بقيمة 16,338 أ.د بحساب جمعيّة الجامعة والمحيط.

---

[1] كما تمّ تنقيحه بالقانون عدد 42 لسنة 2010 المؤرّخ في 26 جويلية 2010 والذي أسند بمقتضى فصله 2 (جديد) للوكالة جملة من المهام تتمثّل أساسا في ربط الصّلة بين هياكل البحث والمؤسّسات الاقتصاديّة قصد مساعدة هذه الأخيرة على تشخيص حاجياتها من البحث، وكذلك مساعدة هياكل البحث على تثمين نتائج أنشطتها البحثيّة.

[2] Mobidoc

ومن شأن انتقال مؤسّسات التعليم العالي والبحث بجامعتي صفاقس وقابس من مؤسّسات عموميّة ذات صبغة إداريّة إلى مؤسّسات عموميّة ذات صبغة علميّة وتكنولوجيّة أن يساهم في إضفاء مرونة في التّصرّف الإداري والمالي في هياكل البحث بصفة عامّة وفي المداخيل المتأتية من تفتّحها على المحيط بصفة خاصة. إلّا أنه بمراجعة مقتضيات الأمر عدد 3581 لسنة 2008 المؤرّخ في 21 نوفمبر 2008 يتبيّن صعوبة استيفاء الجامعتين المذكورتين ومؤسساتها للشروط الواردة به على غرار شرط انتماء 20 % على الأقلّ من المدرّسين إلى الصنف "أ" الذي لا يتوفّر إلّا بأربع مؤسسات[1] بجامعة صفاقس فضلا عن عدم تلبية أي مؤسسة جامعية لشرط مشاركة هياكل البحث التابعة لها في مجمعات بحث.

وتدعو دائرة المحاسبات إلى النظر في إمكانية مراجعة الشّروط الواردة بالأمر عدد 3581 لسنة 2008 في اتجاه ملاءمتها مع واقع مؤسّسات التعليم العالي والبحث.

وقد حال غياب هيكل يربط الصّلة بين هياكل البحث والمؤسّسات الاقتصاديّة دون تثمين واستغلال عدد من براءات الاختراع المسجّلة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكيّة الصّناعيّة على غرار 8 براءات لفائدة مخبر "البيولوجيا الجزئيّة للطّفيليّات والفطريّات" بكليّة الطبّ بصفاقس و17 براءة لفائدة مخبر "الكيمياء الإحيائيّة وهندسة الأنزيمات القاطعة للدهنيّات" بالمدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس.

كما اضطرّ بعض الباحثين إلى تسجيل براءات اختراع باسم هياكل أجنبيّة من ذلك براءة الاختراع حول أجهزة التحكّم في السيّارات الكهربائيّة المسجّلة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال سنة 2010 باسم شركة "جنرال موتورز" والتي كانت نتيجة تعاون بين الشّركة المذكورة ومخبر بحث "الطّاقات المتجدّدة والعربات الكهربائيّة" بالمدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس.

كما يذكر في ذات الإطار براءة اختراع حول إنتاج وقود بيولوجي باعتماد التحليل الحراري لكتل حيويّة طبيعيّة كعجين المرجين والمسجّلة كذلك في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال سنة 2015 باسم جامعة "يوتاه" والتي كانت بدورها وليدة تعاون بين هذه الأخيرة ووحدة بحث "الأنظمة الإلكترو-حراريّة الدّقيقة" بالمدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس. ويسعى مستثمرون من مملكة اللكسمبورغ لاستغلال هذه البراءة في ظلّ غياب أي مبادرة من قبل مستثمرين خواص محليّين أو هياكل عموميّة من أجل تثمينها رغم ما يعانيه الميزان الطّاقي الوطني من عجز.

---

[1] وهي على التّوالي المدرسة الوطنية للمهندسين (49,08%) وكليّة العلوم (36,5%) والمعهد العالي للبيوتكنولوجيا (25,88%) والمعهد التحضيري للدّراسات الهندسيّة (25,17%).

ج- تثمين مخرجات هياكل البحث

لم تحل جملة الصّعوبات المذكورة آنفا دون توصّل عدد من هياكل البحث إلى نتائج ومخرجات علميّة قيّمة تبقى في حاجة إلى الاستغلال والتثمين. ويذكر في هذا الإطار الأنشطة البحثيّة الميدانيّة التي قامت بها وحدة بحث "تحليل الخطاب الموسيقي في تونس" بالمعهد العالي للموسيقى بصفاقس الهادفة إلى تأصيل الهويّة الموسيقيّة التونسيّة وحمايتها والمحافظة عليها من الاندثار. وقد أسفرت هذه الأنشطة عن جمع وتسجيل تراث موسيقي هام تمّ تخزينه على محامل رقميّة باللّجوء إلى خدمات ستوديوهات تسجيل خاصّة بكلفة ناهزت 5,067 أ.د خلال سنتي 2011 و2012 جرّاء افتقار المعهد المذكور إلى ستوديو للتسجيل الصّوتي رغم توفّر التجهيزات الضّروريّة لذلك والتي تمّ اقتناؤها منذ سنة 1999، إلاّ أنّها بقيت غير مستغلّة بسبب عدم توفّر فضاء مناسب تقنيّا وهندسّيا بالمقرّ المستغّل من قبل المعهد وهو ما تمّت معاينته خلال الزيارة الميدانيّة المجراة بتاريخ 4 فيفري 2016. وأفادت جامعة صفاقس بأنّه يمكن للمعهد العالي للموسيقى أن يستغل ستوديو التسجيل الصوتي بالإذاعة الجهوية بصفاقس وقتيا.

وفي المقابل لوحظ أنّ ولاية صفاقس تحتضن بناية حديثة التّشييد مخصّصة لإيواء "مركز الموارد التّكنولوجيّة" تحتوي على ستيديو تسجيل صوتي عصري وموافق للمواصفات الفنيّة المعتمدة في الميدان، وهو ما تمّ الوقوف عليه خلال المعاينة الميدانيّة المجراة بتاريخ 20 جانفي 2016. ورغم التصريح باستلامها نهائيّا في أواخر سنة 2010 بقيت هذه البناية مغلقة وغير مستغلّة. ورغم مطالبة المعهد المذكور سلطة الإشراف في مناسبتين[1] بتمكينه من استغلال هذه البناية وخصوصا الأستديو إلاّ أنّها لم تستجب لذلك ليبقى المقرّ مغلقا وغير مستغلّ.

وفي سياق متّصل حالت محدوديّة الإمكانيات الماديّة دون إتمام المشروع الذي تنكب كلّ من وحدة بحث "التخزين الرّقمي والتّصوير الطبّي بكليّة الطبّ بصفاقس" ووحدة بحث "التكنولوجيّات المتقدّمة في الطبّ والإشارة بالمدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس" على إنجازه. ويتمثّل هذا المشروع في تطوير برمجيّة إعلاميّة للتخزين الرقمي للتصوير بالأشعّة بهدف التّخلي عن التخزين التقليدي لصور الأشعّة بالمستشفيات العموميّة بكلفة إنجاز قدّرت بحوالي 120 أ.د. ويُتوقّع استنادا لتقديرات الباحثين تحقيق المشروع لاقتصاد يناهز 380 أ.د، باعتبار أن تكلفة استيراد منظومة جاهزة[2] تتجاوز 500 أ.د دون اعتبار كلفة صيانتها الدّوريّة.

---

[1] مراسلتي مدير المعهد العالي للفنون والحرف بصفاقس إلى السيّد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عدد 733 بتاريخ 13 نوفمبر 2014 وعدد 33 بتاريخ 27 جانفي 2016.

[2] PACS System

كما تعمل وحدة "طبّ الأورام وعلاج الأورام بالأشعّة" بكليّة الطبّ بصفاقس على تطوير بروتوكولات علاجيّة خاصّة بمرض سرطان البلعوم[1] باعتباره ثاني أنواع السّرطانات التي تصيب منطقة الرّأس والعنق لدى الإنسان في حوض البحر الأبيض المتوسّط، وذلك بهدف رفع أمل البقاء على قيد الحياة لدى المصابين به.

وقد حقّقت الوحدة نجاحات ملموسة في هذا الإطار باعتبار توصّلها[2] في موفّى سنة 2015 إلى صياغة برتوكول جديد لمعالجة هذا المرض، أثبتت التّجارب السّريريّة المجراة جدواه مقارنة بالبروتوكول المعتمد حاليّا بالمستشفيات العموميّة استنادا للتقييم الصّادر عن فريق البحث. وقد لوحظ أنّ محدوديّة الإمكانيّات الماديّة المتاحة أعاقت المساعي المبذولة من قبل الوحدة المذكورة لدراسة العوامل الجينيّة الكامنة وراء تكوّن هذا الورم وانتشاره. فقد قدّر الباحثون بالوحدة حجم الاعتمادات اللازمة لاقتناء بعض التّجهيزات الضرورية للمضي قدما في هذا المشروع بحوالي 33 أ.د في حين أنّ آخر اعتماد تمّ فتحه لفائدتها يرجع إلى سنة 2011 بقيمة 18 أ.د.

وحال رفض أغلب الصّناعيين تمكين الباحثين من نشر نتائج مشاريع البحث التطبيقيّة المشتركة ضمن ورقات علميّة واكتفائهم بإيداع مطلب مشترك للحصول على براءة اختراع بداعي المحافظة على السرّ المهني دون إبرام اتفاقيّات تعاون في الغرض. كما لا تولي لجان الانتداب والتأهيل الجامعي الأهميّة الكافية لبراءات الاختراع عند تقييم الملفّات العلميّة للباحثين مقارنة بما توليه من أهميّة لعدد المنشورات والورقات العلميّة المفهرسة.

وتدعو دائرة المحاسبات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إيلاء براءات اختراع ما تستحقّه من أهميّة عند تقييم الملفّات العلميّة للمترشّحين من قبل لجان الانتداب والتأهيل الجامعي.

ويمثّل بعث مشاريع بحث إيلافيّة والانخراط في كلّ من برنامج "تثمين نتائج البحث" الذي تشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و"البرنامج الوطني للنّهوض بالتجديد التكنولوجي" الذي تشرف عليه وزارة الصّناعة والتكنولوجيا، أحد الحلول لتكوين شراكة حقيقيّة بين هياكل البحث والفاعلين الاقتصاديين ولإيجاد التمويلات والتجهيزات اللاّزمة وتوجيهها نحو الأولويات الوطنيّة.

ويذكر في هذا الإطار مشروع البحث الذي انخرط فيه مخبر "علوم المواد والبيئة"[3] بكليّة العلوم بصفاقس في شراكة مع المركز الفنّي للكيمياء ومؤسّسة "الشّركة الدوليّة للخدمات الصّناعيّة"

---

(1) Cancer de Cavum

(2) بالتّعاون مع مجمع علم الأورام والعلاج الإشعاعي للرّأس والرّقبة (GORTEC) بفرنسا

(3) ابتداء من سنة 2014.

من أجل تثمين مادّة فيتورة الزيتون. ويمكّن هذا المشروع من الحفاظ على البيئة إضافة إلى تحسين الخاصّيات الفنيّة للمنتجات البلاستيكيّة كالمتانة والصّلابة وإلى الرفع من ديمومتها وعمرها الافتراضي. وتجدر الإشارة إلى أنّ مخبر البحث المذكور قد تمكّن في إطار هذا المشروع من التزوّد بتجهيزات علميّة ناهزت قيمتها 100 أ.د وهو ما ساعده على مجابهة عدم كفاية الاعتمادات المخصّصة له والتي لم يتجاوز معدّلها 70 أ.د سنويّا.

وتوصي دائرة المحاسبات جميع الأطراف المتدخّلة بالعمل على مزيد تفعيل آليّة بعث مشاريع البحث الإيلافيّة والمشاريع المندرجة في إطار البرنامج الوطني للنّهوض بالتّجديد التكنولوجي وتشجيع هياكل البحث على الانخراط فيها وعلى تقديم عروض تنافسيّة في شأنها لما لها من انعكاسات إيجابية على تطوير البحث التنموي وخدمة الأهداف والأولويّات الوطنية.

*

* *

تساهم هياكل البحث النّاشطة بمؤسّسات جامعتي صفاقس وقابس من خلال ما تكوّنه من كفاءات، في التأسيس لشراكة حقيقيّة ومثمرة بين الباحثين ومؤسّسات الإنتاج العموميّة والخاصّة، وفي خلق القيمة المضافة وضمان تحكّم أفضل في التكنولوجيات الحديثة.

إلاّ أنّ تحقيق هذه الأهداف يبقى رهين تلافي الإخلالات التي تمّ الوقوف عليها بالعمل على توفير مستلزمات العمل البحثي من مقرّات وتجهيزات ومعدّات بالإضافة إلى احترام المقتضيات التّرتيبيّة فيما يتعلّق بإحداث هياكل البحث وتسمية رؤسائها وتسييرها وتقييم مخرجاتها، وكذلك بالتزام الموضوعيّة في تخصيص الاعتمادات.

ويبقى التصرّف الإداري والمالي في هياكل البحث في حاجة إلى الترشيد من أجل تكريس تصرّف أفضل في الاعتمادات المرصودة وتلافي الإخلالات على مستوى إسناد منح البحث ومنح التّداول.

وتوصي دائرة المحاسبات بالعمل على ملائمة شروط انتقال مؤسّسات التعليم العالي من مؤسّسات عموميّة ذات صبغة إداريّة إلى مؤسّسات عموميّة ذات صبغة علميّة وتكنولوجيّة لما يوفّره ذلك من مرونة وتيسير للإجراءات على مستوى التّصرّف الإداري والمالي في هياكل البحث.

وتظلّ الحاجة ملحّة لمزيد التنسيق بين جميع الأطراف المتدخّلة من أجل تصوّر ووضع استراتيجية تكفل صيانة وتجديد وحدات الخدمات المشتركة للبحث بما يضمن مواكبتها للتطوّرات التكنولوجيّة المتسارعة وجودة مساهمتها في إنجاز مختلف الأعمال البحثيّة.

وتوصي دائرة المحاسبات في هذا الخصوص جميع الأطراف المتدخّلة إلى الإسراع بوضع استراتيجية تؤمّن صيانة وتجديد المعدّات العلميّة الثقيلة المستغلّة حاليّا.

ومن شأن تلافي النّقائص التي اعترت التّجربة التّعاقديّة 2010-2013 أن يساهم في إنجاح المسار التّعاقدي الجديد 2017-2020 بما يساعد على دعم استقلاليّة الجامعات ومؤسّسات التعليم العالي والبحث وضمان انخراطها في منظومة التّصرّف حسب الأهداف.

وتؤكّد الدائرة على ضرورة الحرص على اتخاذ الإجراءات والإصلاحات الهيكليّة والترتيبيّة اللازمة من أجل ربط الصّلة بين هياكل البحث ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي بهدف توظيف مخرجاتها البحثيّة لخدمة أهداف تنمويّة وطنيّة ذات أولويّة.

وتدعو دائرة المحاسبات وزارة الإشراف إلى إيلاء المخرجات البحثيّة التطبيقيّة على غرار براءات الاختراع ما تستحقّه من أهميّة عند عرض ملفّات المترشّحين على لجان الانتداب أو التّأهيل.

ردّ جامعة صفاقس

- في ما يخص التصرف الإداري في هياكل البحث

إنّ إحداث هياكل البحث وتقييمها وتمويلها وحلها عند الاقتضاء، يبقى محمولا أساسا على الإدارة المركزية، أي الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بعد استشارة الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث تطبيقا لمقتضيات الأمر عدد 644 مؤرخ في 2 مارس 2009، إذ يمنح هذا الأخير سلطة تقديرية مطلقة للوزارة دون مراعاة الخصوصيات الجهوية للجامعة ومؤسساتها. وبما أنه لا تتوفر بجامعة صفاقس الموارد البشرية الدنيا المطلوبة لإحداث هياكل بحث طبقا للشروط المضبوطة حاليا في عدة اختصاصات ونخص بالذكر قطاعات الجماليات والفنون والرياضة والموسيقى، فإننا نقترح أن يتم تعديل النظام الترتيبي لإحداث وتنظيم وتمويل وتقييم هياكل البحث بشكل يعطي للجامعات دورا أكبر في أخذ القرار في هذا الشأن.

هذا وما انفكت جامعة صفاقس تؤكّد على الحرص على المؤسسات الراجعة إليها بالنظر بالتذكير المستمر بالآجال الترتيبية لتقديم تقارير المأموريات المنجزة والتربصات المجراة من قبل الباحثين والمدرسين، كما تم ربط ذلك بالتأشير على الملفات الجديدة حتى نتمكن من المتابعة الجيدة لمخرجات هذه الأنشطة والنتائج المحققة منها. غير أنّ نسبة الاستجابة لهذه الإجراءات تبقى دون المنتظر، مما يحول دون دورية التقارير وتقديمها في الآجال المطلوبة وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات جديدة تتوافق مع الأهداف المرجوة من هذه الأنشطة العلمية.

كما تعمل جامعة صفاقس على مزيد الحرص على دفع تطبيق مقتضيات الأمر 644 لسنة 2009 سالف الذكر، حيث يتم التذكير دوريا بضرورة انعقاد مجالس المخابر بصفة دورية وتحرير تقارير في الغرض مع الحرص على إحالتها في الإبان إلى مصالح الوزارة.

بالنسبة للموارد البشرية والفضاءات المخصصة لهياكل البحث تسعى جامعة صفاقس لتوظيف كافة الموارد المتوفرة لدعم البحث العلمي بالمؤسسات الراجعة إليها بالنظر وذلك انطلاقا من مبدأ إنجاز ما هو ممكن بما هو متاح.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جامعة صفاقس قامت بإعداد ملف بيداغوجي ووظيفي لمشروع بناء المركز الجامعي للبحث المتعدد الاختصاصات منذ 2007 وإحالته في عدة مناسبات إلى مصالح الوزارة دون الحصول على المصادقة النهائية عليه. أمّا بالنسبة لاستغلال المعدات العلمية الثقيلة، فإنّ جامعة صفاقس تعمل على تكوين الباحثين المعنيين حتى نضمن حسن استعمالها واستغلالها بصورة مثلى مع تكليف وحدات الخدمات المشتركة بالإشراف على ذلك. كما توصي بانتداب تقنيين وإداريين ومهندسين قارين للعمل عليها في انتظار تجسيد البرنامج الوزاري المنشود، والذي ساهمت جامعة صفاقس في إعداد تصور متكامل له، وهو إطلاق منصات تكنولوجية على مستوى الأقطاب الجامعية الكبرى بمختلف أنحاء البلاد.

- في مايخص التصرف المالي في الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي

تعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تلحق ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة، وهي بذلك تخضع لنظام المحاسبة العمومية مع ما يعنيه ذلك من ضرورة الحصول على تأشيرة مسبقة من مصالح مراقبة المصاريف العمومية على التعهد بالنفقات، واعتماد مبدإ الفصل بين وظيفتي المحاسب وآمر القبض والصرف وكذلك سلطة الإشراف عليهما.

غير أنّ هذا الشكل التنظيمي والمحاسبي لم يعد يتناسب مع طبيعة نشاط هياكل البحث ويترتب عنه تعقيد في طرق التصرف وطول في الإجراءات مما يفسر التأخير الحاصل في تنزيل الاعتمادات بميزانية المؤسسات المخصصة لفائدة هياكل ومشاريع البحث والتصرف فيها أو تحويلها.

كما أثرت هذه الوضعية على السير العادي للبحوث الجامعية وأظهرت وجود بقايا اعتمادات هامة لدى المؤسسات منها ما هو عائد لهياكل بحث نشطت سابقا إلا أنه وقع حلها

وتتطلب إعداد برامج توظيف انطلقت الجامعة في إعدادها بالتنسيق مع المؤسسات لاستغلالها على الوجه الأمثل والاستفـــادة منها (بقايـــــــــا اعتمـــادات لـ 3 وحدات بحث تمّ حلّها بالمدرسة العليا للتجارة بقيمة 38117,018 دينار، وهي في طور التأشير لدى المصالح المختصة) وسيتم تباعا إتمام بقية البرامج بالتنسيق مع رؤساء المؤسسات المعنية.

أمّا فيما يخص منح البحث بمختلف أنواعها (منح تداول أو منح على ميزانيات هياكل البحث)، فإن الجمع بين السنة الجامعية والسنة المالية يحدث نوعا من الإضطرابات ، بشكل يجعل السنة المالية تمتد على سنتين جامعيتين مختلفتين إلى جانب التأخير في تنزيل الإعتمادات، الذي يصل في كثير من الأحيان إلى عدة أشهر مما يعيق إمكانية إسناد كامل المبلغ في نفس المهمة العلمية. ونحن نعمل على تلافي ذلك بالقدر الممكن بالتنسيق مع المؤسسات الحاضنة لهياكل البحث المعنية وبشكل لا يؤثر على السير العادي لها.

كما أنّ بعض البحوث تستوجب تنقل الطلبة أكثر من مرة للخارج بسبب ارتكاز النشاط على تحليل المعطيات النوعية والنمذجة والمعالجة المتقدمة للمعلومات وافتقار مخابر ووحدات البحث الى برمجيات إحصائية متطورة لتحليل المعطيات كما أشرتم إلى ذلك بالصفحة العاشرة من التقرير.

كما يتم العمل في هذه الفترة على إنشاء تطبيقة إعلامية لمعالجة ملف المنح بطريقة تمكن من إيجاد الحلول لهذه الاشكاليات وتلافي النقائص الحاصلة.

أمّا في ما يخص التصرف في منح التداول، فقد انطلقنا في تنفيذ مقترحكم المتعلق بالتنسيق مع الصناديق الاجتماعية عند دراسة الوضعيات المستحقة، حتى نتجنب الجمع بين الأجور ومنح التداول، مع الحرص على تسوية الوضعيات السابقة الممكنة ودراستها حالة بحالة حتى نتجنب وقوع نفس هذه الحالات مستقبلا. كما نحيطكم علما بأن الجامعة شرعت في العمل على إنجاز منظومة إعلامية للمتابعة ولتوفير لوحات قيادة مناسبة لتلافي النقائص المسجلة في هذا الباب.

أمّا بالنسبة للباحثين المنتفعين بتخفيض في ساعات التدريس للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2014 بهدف تمكينهم من إتمام أطروحاتهم ومناقشتها والذين لم

يقوموا بإيداعها إلى غاية موفى جوان 2016، فإنه يجري حاليا وتباعا تصفية هذه الوضعيات بحيث حددت سلطة الإشراف أجل 30 جوان 2017 كأجل أقصى لمناقشة هذه الأطروحات وإلا فإنه يتم التحول بها إلى نظام إمد الذي تم تعميمه تدريجيا على منظومة دراسات الدكتوراه في كافة الأجزاء الجامعية بتونس.

- على مستوى التجربة التعاقدية وتثمين مخرجات ونتائج هياكل البحث

فى ما يخص عدم تثمين براءات الاختراع والمخرجات العلمية واللجوء إلى هياكل أجنبية، فإن ذلك يعود إلى تعقيدات الإجراءات القانونية والمالية وهشاشة المنظومة الحمائية لنتائج البحث بتونس من جهة، وخاصة وأساسا لغايات شخصية بحتة ولكنها تبقى مشروعة من حيث تأثير نتائج البحوث على المسار المهني للباحث من جهة أخرى. الأمر الذي ينفر الطالب ولا يضمن حقه ويدفعه للجوء إلى هياكل أجنبية تستفيد بهذه النتائج بشكل أو بآخر. ونحن ندعو في هذا المستوى إلى مراجعة المنظومة الكاملة لتثمين نتائج البحث وتدعيم دور المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية في هذا المجال.

أمّا بالنسبة للمنظومة التعاقدية، رغم أنّ جامعة صفاقس تعتبر سبّاقة في الانخراط في منظومة تدعيم اللاّمركزية الجامعية والتصرّف حسب الأهداف منذ سنة 2004، حيث تحرص سنويا على اعداد ميزانيتها حسب برنامج تعاقديّ بينها وبين الوزارة تم الانطلاق في تجربته منذ 2010، إلاّ أن هذا البرنامج شهد العديد من العقبات الإجرائية والتنفيذية نظرا لتعدّد المتدخلين فيه وغياب استراتيجية وطنية ملموسة لحوكمة الجامعات وتفعيل قدرتها على تسيير شؤونها في إطار منظومة تقوم على استقلالية فعليّة ووفق نسق يراعي الإمكانيات الحقيقية للبلاد وما تتوفر عليه الجامعات من موارد بشرية قادرة على الاضطلاع بذلك. كما يفسر ذلك بتداخل الأطراف وضبابية الأهداف على المستوى الوطني في ظل الظروف الحالية التي تشهدها البلاد.

ونحن نرى أنّ الشكل الجديد للجامعة كمؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية يوفر للجامعة حلولا عمليّة، ولئن كانت جزئية، لدعم استقلاليتها وتسهيل الإجراءات المتبعة في منظومة حوكمة الجامعات.